







برهان الدين على الفاضل

في يومه العشر من شهر ربيع الثاني
عموم

ما دل عليه الحاشية
الحمد لله الذي
الاولى لها بالثناء
التي والتقدير
رسمها البزاة
لها في تحفة الفوا
به الفاضل



برهان الدين على الفاضل
به محمد

في يومه العشر من شهر ربيع الثاني
عموم
نظره
نظره



445

Süleymaniye Kütüphanesi
Kisim: AMCA ZADE
Yeni: HÜSEYİN PASA
Eski: 4305
332

برهان الدين

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله الحمد لك تفيد بطلان محلة فعلية مقدرة

هي حدث اوله اتمت على الاسمية ليدل

بجدد الحمد على تجدد النعمة لصاحبته ماله وتجدد النعمة

على حصول اللذة بحكم لكل جديد لذة يستتبعها

على ان حادثة تعالى بتلذذ بحمد بحكم الا بذكر الله

تطمين القلوب وانما اختار على حذف العاقل

لتحمل الماضي والمضارع فيكثرة المعنى بتطويل اللفظ

فيكون الكلام شتملا على محسنة الصنعة البتة

اعني الجمع بين المتضادين بخلاف الذكر فانه لا

يكون الا احد هما فان قلت اي التقدير ولي

قلت الماضي لانه يدل على الحمد السابق في مقابلة

النعمة السابقة ويجلب النعمة اللاحقة بحكم

لن شكرهم لازيدكم فيفيد شمول النعمة الثلاثة

السابقة واللاحقة جميعا بخلاف المضارع فانه

يدل على الحمد اللاحق المفيد شمول النعمة اللازمة

اللاحقة فقط فيلزم احتمال وقوع اللازمة

السابقة عن النعمة فان قلت التقدير ان

متساويان لان الحمد في المضارع يجوز ان

يكون كل واحد من الحمد الماضي والاستقبالي

في مقابلة النعمة الماضية لان الشاخر يوجب

التقصير مع ان مفهوم المضارع الاستقبالي

الوعد بالحمد والوعد بالحمد ليس بجدد على ما ذكرته

ليس الا احد الا احتمالا بين المضارع

والاحتمال اللاحق باق فيه بخلاف الماضي فانه حال

على ذلك الاحتمال وهو التزجج **قوله** من منع

عوارف الافاضل المجمع منحة الكسرومي

العطية والعوارف جمع عارفة وهي الاق

والافاضل جمع افضل وهو التزجج

اعم انما لافاق الحمد بالصيغة المذكورة
 فلما قال لك فخر الشكر في الفاعل
 وكذا شتار لكل ما يصلح للخطا
 فخر العابد المعصوم فلما قال
 اللهم صل على نبيك المصطفى
 على الصلوة والسلام

شبه

السابقة

فانه قلت قوله من منح عوارف الافاضل
 لكن لانه بمنزلة ان يقال من عطاياء
 العطاياء قلت المراد من العطاياء المقصود
 اليها المائل المصحة في كتب الافاضل
 او الاء خوزة من افواهم ومن العطاياء
 المضاف اليها المائل المستنبط منهما والمراد
 من الاول متعلق الفعل اي النعمة ومنه
 نفس الفعل اي الانعام فكأنه قال من
 منعمات انعامات الافاضل فلا تكرار
 قوله وخلصت اي اخرجت من مشقة
 تحصيل العلوم فان استعمال التخليص
 في الاخراج من المشقة والاخراج اعظم منه
 قوله عن منح عوارف الفضائل المحسن جمع
 محسنه وهي المشقة والعوارف جمع عارفة
 وهي الشريعة منح الرياح الفضائل جميع

وهي المرتبة على غيره وافية العوارف اليها
 من اضافة الصفة الى الموصوف اي اخرج
 من مشاق ادراك المائل المشككة
 الشبهة التي هي كالريح العاصفة والتمتع
 في دار التحقيق **قوله** وعلوة نصب بفعل
 مقدر هو صليت صلوة او اصيل عاقلين
 حمد او جملتها معطوفة على جملة قوله على
 عامة من الحقةم اولى الفواضل المراد بالعلم
 جميعا الانبياء عليه السلام والمراد باولى الفواضل
 اولى النعم لانها جميع فاضلة وهي النعمة
 واولى النعم هو ففيض الغايض منه نعم الله
 عليه السلام اي الامان والسلام لوجهها
 فيكون الاولوية واستقدم ههنا بالشرف
 لا بالزمان لان الوجود مقدم على الزمان
 والاسلام بالزمان **قوله** المنعوت اي

كالتدريج

ارسلت في دار
 التحقيق مسك

اى الموصوف **قول** باعلى الشماىلى
 الصفات الحمدة والخصال المرضية **قول** باكرم
 القبائل افع قبيلة قريش **قول** باوضح الدلائل
 اى العجرات الواضحة المحصورة بحس السمع
 كالقن ان ادبى البصر كشف الغم وغر ذلك
قول عن اقتراح اخ الى اى السؤل على سبيل
 التحكم والارحال من غير فكر وروية **قول** في كل صباح
 ومساء يحتمل ان يتعلق بالاخ اى صاحب
 في صباح ومساء كناية عن دوام ملازمة وان
 يتعلق بالاقتراح وهو الظاهر **قول** فوايد لا
 بمطالعة الاخوان وانما قال فوايد ولم يقل
 مشحالا يعترض عليه بان امثال هذه التومض
 لا يلىق بان يكون شرحا لامثال هذا المحطرات
 وانما قال بمطالعة اخوان تنبيهها على انه لا يقدر
 على مطالعة هذا الفوايد الا ان يكون اخا وشكلا

الاقتراح بالغ في المبالغة
 السؤال بالغ في السؤال
 بلا فكر وروية والتقدير ان
 جازان مبهمة

في العلوم لاشتمالها على الحقائق والابقى القامة
قول لفرايد الرسائل الفرايد جمع فريدة وبالدقة
 الكبيرة الشفافة اسعرت لنفائس المسائل
 استعارة مفرقة تحقيقة **قول** في المبران و
 هو اسم لعلم المنطق **قول** اعلم صدر البهجت
 بالامر بالعلم لمرادة الاهتمام به لكونه منط
 التحقيق والآفا بعلم طاكيشرة والحققات
 يقال من حق كل طالب كل كيشرة لئلا يتهم
 اختصاص هذا الحكم لكل من يطلب بعض الكشرات
 بناء على ان الاهمال بوذن بالبعضية اللهم
 الا ان يقال ان التنوين في الاثبات هو يقوم مقام السؤل
 كما ذهب اليه بعضهم ويمكن ان يجاب عنه
 بوجه آخر وهو ان اهملة عند العلماء البلاغة
 في قوة الكلية دفعا لزوج احد ملت وبين على
 الاخر قبول الى ان من حق كل طالب

يقوم مقام السؤل

كل كثيرة واحدا بالكثرة ههنا اعم من ان
 يكون من العلوم المدونة او لم يكن وعلى
 تقدير ان لا يكون منها يجمل ان لا يكون
 من العلوم اصلا كالاموال فان على
 طالبها ان يعرفها بجهة واحدة وهي كونها
 موجبة لحصول الاموال ويحتمل ان يكون
 منها كمن لا من العلوم المدونة كعلم
 النخاطة وغيرها **قوله** ولان كل عالم كثيرة
 تخصيص بعد التعميم للتفريع بالمقصود **قوله**
 هي كونها باجته عن الاعراض الذاتية لشي
 واحد الصبر المرفوع للجهة والمجور للكثرة
 يعني ان جهة واحدة الكثرة التي هي عبارة
 عن مسائل العلم عبارة عن ان يكون
 تلك الكثرة باجته عن الاعراض الذاتية
 لشي واحد هو موضوع العلم اعتبارية

فان هذه العلم مع
 لانها

لانها باعتبار وحدة الموضوع واما وحدة الموضوع
 فقد يكون حقيقة كوحدة الموضوع علم المنطق
 عند يقول ان موضوعه المعقولات الثابتة
 وقد يكون اعتبارية كوحدة موضوعه عند
 من يقول بالصورات والتقديرية حيث
 تقع في الاتصال فانها حقيقتان مختلفتان
 تنزلنا بمنزلة الحقيقة الواحدة باعتبار النفع
 في الاتصال **قوله** ككونها آلة واستنباطها
 غاية اي ككون الكثرة آلة يستلزم تلك
 الكثرة غاية مثل كونه مسائل المنطق
 آلة ليحصل المجتهد من المعلوما او كون
 تلك المسائل مستندة للعصاة عن الخطأ
 في الفكر **قوله** وعائيتها وموضوعها عطف
 على قوله بتعميف العلوم فيكون في جهة البناء
 اي الشعور بتعميف العلوم والشعور بغايتها

وموضوعها ينبغي ان تحصيل الشعور بالمسائل
 قبل الشروع فيها إما بطريق التصديق أما
 بطريق التصور فبالتعريف بأحد الجانبين
 وإما بطريق التصديق فبالحكم بغاية الغاية
 أو بموضوعية الموضوع **قوله** وباعتبار الجهة
 الأولى أي بالوحدة الذاتية **قوله** من حيث
 تقعها في الاتصال التقييد بالحشية لتحصيل
 الأعراض الذاتية لأن المنطق لا يبحث عن
 مطلق الأعراض الذاتية للتصور أو التصديق
 والالكان يبحث عن كون كل واحدة منهما
 قديمة أو عارضة أو ممكنة أو ممتنعة أو حادثة
 في الزمن أو في الخارج أي غير ما من الالكان
 الذاتية التي لوصل لهما في الاتصال بل يبحث
 عن الالكان الذاتية التي دخل في الاتصال
 مثل كون التصور المفرد أحد الخمس من الكليات

أو بطريق
 التصديق

وكون

وكون التصور المركب من المفردين من الكليات
 الخمس أحد الأربعة من المحددين والرسامين
 فإن هذا الاعتراض نافع في الاتصال إلى المجموع
 التصوري لكونها إما صفة لنفس الوصل كالكثرة
 والسمية والجزئية والجنسية والفصلية
 وغيرهما ومثل كون التصديق المفرد قضية
 حملية أو شرطية وموجبة وغير موجبة وكون
 التصديق المركب قبلاً أو بعداً أو شيئاً
 أو غير ذلك فإن هذا الاعتراض نافع في الاتصال
 إلى المجموع التصديق لكونها إما صفة لنفس الوصل
 كالقياسية والافتراضية والاستثنائية والجزئية
 لكون التصديق قضية وعكس قضية وحملية
 وإلى غير ما قلنا من هذه الاعتراضات أو صاف
 للتصورات أو التصديقات ولا دخل لهما في الاتصال
 لأن الوصل وضمومه هي نفس التصورات

والتصديق كحيوان الناطق الموصل الى قولنا العالم
لم يحدث الاثرين وكقولنا العالم متغير وكل متغير
حادث الموصل الى قولنا العالم حادثا او قاطعا
مثل الجنسية والفصلية والحدية في الاصل
في الاول وكون القضية قضية شخصية وقضية
كلية وقيل ان افتراضنا في التناقضات الاصل
يتوقف على ايراد الموصل وايراد الموصل متوقف
على تمييز الموصل والتميز انما هو بهذه الاوصاف
فانك ما تعلم ان الحيوان جنس والناطق
فصل والمجموع حد لا تعلم انه موصل الى معرفة الاشياء
وكذلك ما لم يعلم ان قولنا العالم متغير قضية
شخصية وقولنا كل متغير حادث قضية كلية
والمجموع فليس افتراضنا من الشكل الاول الا يعلم
انه موصل الى معرفة قولنا العالم حادث
فيكون بهذه الاوصاف دخل نام في الاصل

قول التي لا يجازي بها امرنا الخارج و
الفصل مروية على بناء المجهول والمجموع صفة
كاشفة عن حقيقة المعقولات الثانية
يعني ان المعقولات الثانية هي المعقولات
التي لا يقابل بها امرنا الخارج لعدم فهمها
على الامور الحقيقية كالكلمة والذاتية والعرضية
وبغيرها فانها لا يصدق على الموجودات
الخارجية لان كل ما وجد في الخارج فهو
جزئي **قول** من حيث ينطبق على معقولات
الاولى تخصبب الاعراض المعقولات الثانية
بالاعراض التي هي المعقولات الاولى كما يصدق
على المعقولات الثانية لكونها واعراضها يصدق
على المعقولات الاولى ايضا لتمييز موصل المعقولات
الاولى عن غيرها موصلها لان المنطق لا يثبت
عن مطلق الاعراض الذاتية للمعقولات الثانية

والأبحاث عن كونها حاصله في الذهن وكونها
عرضا من الكيفيات النفسانية الى غير ذلك
لان هذه الامور ايضا اعراض الذاتية للمعقولات
الثانية ولكن لا ينطبق على المعقولات الاولى
بل انما يبحث عن اعراضها الذاتية الصالحة
على المعقولات الاولى كما يصدق عليها كاجنسية
والنوعية والفصلية وغيرها فانها كما يصدق
على المعقولات الثانية الخ الكمال كذلك
يصدق على المعقولات الاولى ايضا كالحيوان
والانسان والناطق بخلاف كونه عرضا
وحاصلا في الذهن دون الخارج وكونه ككيفية
النفسانية فان شئ منها لا يصدق على الحيوان
وغيره صلا ولقاتل ان يقول المراد بالمعقولات
الاولى الذي هو الحيوان متلا بصورة الظلية
منه ان من الحاصل في الذهن او الصورة الاصلية

الحاصلة في الخارج فان اردت الصورة الاولى
فلا تم عدم صدق العرضية او القائلية بالغير
عليها وكونها من الكيفيات النفسانية عليها
وان اردت به الصورة الثانية فلا تم صدق الجنسية
والنوعية وغيرهما من الاحوال المذكورة في هذه
الفن عليها لا هذه الاحوال الكلية لا لجنسيتها
فلا تكون قيد التطبيق مخرجا الى البحث عنه في
هذه الفن من الاعراض الذاتية للمعقولات الثانية
المجسوت عنها في الحكمة بل قيد التطبيق لئلا يكون
سببا لادفال المطلق الاعراض الذاتية للمعقولات
الثانية او سببا لاجراج مطلقا بناء على ما مر
من تعين الادوات بالمعقولات الاولى قوله
يجادى بها امره الخارج الصلة مهنا ايضا
مردية على بناء المجهول والمجموع صفة كاشفة
عن حقيقة المعقولات الاولى هي المعقولات

يغني ان المعقولات الاولى هي المعقولات
التي يقابل بها امر في الخارج لصدقها على الموجود
الخارجية كالانسان الصادق على زيد وعمرو
والموجودين في الخارج والفرق بين المعقول الاول
والمعقول الثاني ما ذكره ان الاول يصدق
على الموجودات الخارجية كالحيوان الصادق على
اذا الانسان الموجود في الخارج والثاني لا يصدق
الا على الصور الذاتية كان الكلية واقسامها
او صاف للصور الذاتية لا للموجودات لانها
خبريات والمراد بانطباق اعراض المعقولات
الثانية على المعقولات الاولى صدقها على الموجودات
الاولى بتركيب قياس كما يقال الحيوان يقول
على كثيرين مختلفين بالحقبة فهو جنس ينتج
ان الحيوان جنس فان الجنسية عرض ذاتي له
للمعقولات الثانية هو الكلمة وقد لزم صدقه

على المعقولات

على المعقولات الاولى هو الحيوان بتركيبه بغير التمييز
والقائل ان يقول فعل هذا يلزم انساب
التصور من التصديق لان معرفة الانسان
مثلا موقوف على تعريفه بالحيوان الناطق
فتعريفه بالحيوان الناطق موقوف على التصديق
بجنسية الحيوان فيكون معرفة الانسان
موقوفة على التصديق بجنسية الحيوان **قوله**
باعتبار الجهة الثانية اي الوحدة العرضية **قوله**
فاندرج في الاولى معرفة الموضوع على مذهبين
اي فاندرج في جهة الوحدة الذاتية التصديق
بموضوعية الموضوع على مذهب الفاعل بان هو
ضوع المنطق التصورات والتصديقات على
مذهب القائل الاخر بان المعقولات الثانية
لانه اذا علم ان البحث في المنطق في الاعراض
الذاتية للشيء الثاني كالصور والتصديقات

مثلاً على تقدير تعريف المنطق بأنه علم يبحث
 فيه عن الأعراض الذاتية للتصورات والمقدمات
 وكما لمعقول الثانية على تقدير تعريفه بأنه علم
 يبحث فيه عن الأعراض الذاتية للمعقولات الثانية
 علم أن الشيء الثاني موضوع المنطق يحكم أن يحكم
 ما يبحث في العلم عن الأعراض الذاتية فهو موضوع
قوله وفي الثانية معرفة الغاية أي اندج
 وجهة الوحدة العرضية التصديقية بغائية
 الغاية لأنه إذا عرف المنطق بأنه قانون
 يعرف به صحة الفكر وفاداه علم أن معرفة
 صحة الفكر وفساده مرتبة على معرفة القانون
 المذكور والغاية له يحكم أن كل ما يترتب
 على شيء فهو غاية ذلك **قوله** ومما
 القياس ثم القياس أقسامه أعاد القياس
 مظهر مع كون المقام مقام المظهر تقدم الذكر للشيء

على أن القياس الذي جعله مقاصد القضايا غير العينية
 المنقسم إلى الأقسام الخمسة لأن الأول هو العينية
 بحسب الصورة وبهذا ينقسم الاستثنائي
 والافتراضي لأن هذين الوضعين من أوصاف
 صورته والثاني هو القياس بحسب الأداة و
 لهذا ينقسم إلى البرهان والحجج والخطابة والتمثيل
 المغالطة لأن هذه الأوصاف من أوصاف
 مادّة مثال البرهان أي القياس المركب
 من البعدين كقولك السقف جزء من البيت
 ومثال البدل وكل جزء أصغر من الكل فيكون
 السقف أصغر من البيت ومثال الحمل
 أي القياس المركب من المستلزم عند المباشرة
 أو عند الخصم الأول كقولك كل الميتة عند الاضطراب
 ارتحاب أمر ضروري ارتحاب الأمر الضروري
 مباح فيكون لكل الميتة عند الاضطراب مباح

فهذا مسلم عند المباحثين والثاني كقولك
للمعتزلي المختار في افعاله خالق الافعال
وكل خالق الافعال شريك الابد في هذه
مسلم عند الخصم لا عندك لانك لا تقول
بالاختصار في الافعال لانه لا مؤثر في الموجود
الا مفعول الخير والحدود عند الاشعري ومثال
الخطابة اي القياس المركب من الطينات
كقولك فلان يطوف بالليل وكل من يطوف
بالليل فهو صادق فيكون فلان سارقا
مثال الشعري القياس المركب من الخيلات اي
من المقدمات المؤثرة في النفس بالقبض واللبط
كقولك هذا عمل مرة مقبأة فيكون هذا مرة
مقبأة وكقولك هذا جل وكل جل باقوة سيالة
فيكون باقوة سيالة القول الاول مؤثر بالقبض
والثاني باللبط قولك الانسان ومثال المغالطة

اي القياس الباطل الشبهة بالحق المنهج
للباطل قولك الانسان وحده كاتب
وكل كاتب حيوان فيكون الانسان وحده
حيوانا فيلزم عليه ان يقال ان قولنا الا
الانسان وحده كاتب مشتمل على قضيتين
احدهما الانسان كاتب والاخرى غير
الانسان ليس كاتب والقاعدة ان
يضم كل واحدة على الكبرى فاذا قلت
الانسان كاتب وكل كاتب حيوان ينتج
صادقا للانسان حيوان فاذا قلت بغير الانسان
ليس كاتب وكل كاتب حيوان لا ينتج
شيئا لان شرط انتاج الشكل الاول بحاج
الصغرى فوق التعليل من وضع المقدمات
مقام مقدمة واحدة فيتوهم ان الانسان
وحده حيوان **قول** فالمغالطة اما مغلطة

او مشاعية هذه التفرع على تفرع في معنى اللمعة
لانه ما عرف مطلقا المغالطة لما عرفت
انها بل عرف بمبهما احدهما بالشيئية
باليقينيات والاخر بالشبيهة بالظنية
مثال الاول قولك للحكيم الانثى
حيوان والحيوان جنس فيكون الانثى
جنسا فانه في صدق المقدمتين شبيهة
اليقين اعني قولك للحكيم الانثى
حيوان الحيوان جنس وليس من لفظة ان
شروطه من شرائط اليقيني اعني كلية الكبريا
فانها مهننا قضية طبيعية وبسي هذا
القسم من المغالطة سقط اخذا
ولست تقا من سوفسطا اسم للحكمة
الموهمة والعلم المزخرف لان سوف
معناه العلم والحكمة وسطا مع

المزخرف والغلط والمناسب بهذا القسم
ان يقال به مع الحكم الذي اداه به الايمان
باليقيني ومثال القسم الثاني في المغالطة
اي من الشبيهة بالظنيات قولك فلان
يطوف بالليل وكل من يطوف بالليل
فهو زاهد لقيامه بالليل فاني لا اسند لال
بالعلامة شبيهة الظني اعني قولك فلان
يطوف بالليل وكل من يطوف بالليل فهو
ساذق وليس منه لان الطواف بالليل
يوجب الظني بالسارقية بالزاهلية
كما توهم والمناسب بهذا القسم ان يقال
به مع الجد في على لا يخفى اعلم ان المغالطة
واقسامها اعني السقطه والمشاغية كما يطلق
القياسات المشتملة على معانيها كذلك
يطلق بالاشتراك اللفظي على ملكة الافة

على اقامتها **قول** فالصناعات الخمس
 مع الاقسام الاربعة ابواب المنطق بريدان
 ابواب المنطق **ح** يكون تسعة واذا ضم معها
 مباحث الالفاظ تسعة عشرة فان قلت القياس
 منقسم على الصناعات الخمس فلا يكون قسما
 ببراك خارجا عن اقسامه فتكون ابواب المنطق
 بدون ضم مباحث الالفاظ ثمانية لا تسعة
 والا يلزم مقدار المسم مع الاقسام وهو غير
 جائز قلت القياس المقسم هو القياس بحسب
 المادة وهو غير معدود في الابواب والقياس
 المعدود هو القياس بحسب الصورة وهو بين
 كما بين من قبل **قول** وجب التعرض اولاً
 لذكر تعريف الدلالة فيه بحث وهو ان الدلالة
 صفة اللفظ ومرتبة الموصوف مقدم على لائحة
 الصيغة فيكون تقديم مباحث الالفاظ واجبا

على تعريف الدلالة فالاولى ان يقال في وجه
 تقديم تعريف الدلالة ان اللفظ قسم في الدال
 ومعرفة الدال من حيث انه دال موقوف على
 معرفة الدلالة **قول** ومنه يعلم اي من
 وجوب التعرض لمباحث اللفظ باعتبار كون
 اللفظ منقسما الى المفرد والمنقسم الى الكلي
قول فيلزم من العلم به العلم او الظن ان
 لزوم العلم من العلم كلزوم العلم بوجود الصانع
 من العلم بوجود المصنوع ولزوم الظن من
 العلم كلزوم الظن بوجود المظهر من العلم بوجود
 السحاب ولزوم الظن كلزوم الظن بوجود
 المظهر من الظن بوجود السحاب عند رؤية الغمام
 في جو السماء واما لزوم العلم من الظن فبحال
قول وتقسيمها حاصل تقسيمها الى
 الدالات اللفظية ثلثة اقسام وضعية

وطبيعية وعقلية والدلالة الغير اللفظية فيكون
وضعية وعقلية فيكون المجموع حتم لان
الطبيعية من غير اللفظية غير موجود عنده
وانا اقول الدلالة الطبيعية الغير اللفظية
وجوده كدلالة قوة حركة الحق الضاربا
وضعتها على قوة المراج وضعفها يستدل
الاطباء فانها دلالة غير لفظية وهو ظاهر
انها طبيعية لان هذه الحركة بحسب مقتضى
الطبع كما ان حصول القطعة اج بحسب
مقتضى الطبع فم يكون اقسام غير اللفظية
مساوية ومعاودة الاقسام اللفظية فيكون
المجموع ستة فان قلت اى نسبة
بين الاقسام اللفظية قلت اما يجب
الصدق فيبينها مبانية كلية واما يجب
الوجود فبين الوضعية والطبيعية ايضا

مبانية كلية لا متناع تحقيقها في اللفظ واحد
لوجوده ولفظ الوضعية بحسب الافتراض
ووجود لفظ الطبيعية بحسب الطبع وسنينا
تفارق بين كل واحد من الوضعية والطبيعية
وبين العقلية عموم من وجه لوجود الوضعية
والعقلية في لفظ زيد مثلا عند سماعه من
ورا او ايجدار لان بحسب الوضع يدل على
النزات المشخص بحسب العقل يدل على
وجود اللفظ ولوجود الوضعية بدون العقلية
فيه ايضا عند سماعه من داخل الجدار اى
مع مناهة الاقط ووجود العقلية بدون
الوضعية في لفظ دين وبين عند سماعه
من وراء الجدار ولوجود الطبيعية والعقلية
في لفظ اح عند سماعه من وراء الجدار فانه
بحسب الطبع لا يدل على وجود اللفظ

المقدر وجب العقل على وجود اللفظ
 ولو وجود الطبعية بدون العقلية فيه ايضا
 عند سماعه من ادخل الجدل مع مشاهير اللفظ
 لوجود العقلية بدون الطبعية لفظا
 وبين ايضا كما ذكره واما بين اقسام غير
 اللفظية فمبانية بحسب الصدق على ما
 لا يخفى واما بحسب الوجود فبين كل واحد
 من الغير اللفظية العقلية وبين غير اللفظية
 الوضعية والطبعية عموم مطلقا بمعنى ان العقلية
 تحقق في ما يتحققان ولا يتحققان في كل
 ما يتحقق العقلية فان العقلية تتحقق في
 دلالة الخطوط لانها تدل على الصانع من
 حيث انها مصنوع وكذلك تتحقق
 العقلية في دلالة الضرب من حيث
 ان الضرب مصنوع ولا يتحقق الوضعية

والطبعية من غير اللفظية في دلالة العلم على وجود الصانع
 ففهم قول **وهي** كون اللفظ بحسب من اطلق
 اني ليسور الارجاب الكلية اعني كلمة
^{تتبعها} من على ان الدلالة المتبعة عند المنطقيين
 الدلالة الكلية بتبنيها للدلالة الجزئية •
 المتبعة عند علماء البيان فانهم فرو
 الدلالة يكون اللفظ بحيث اذا اطلق
 يفهم منه المعنى بالا همال المتلزم للايجاب
 الجزئي اعني كلمة اذا قول **وهي** ومنه يعلم
 ان المطابقة لا يستلزم التضمن اي ومن
 اشتراط التضمن بوجود الجزئي يعلم ان
 المطابقة توجد بدون التضمن كما في البساط
 قوله خلاف العكس يعني ان قولنا
 المطابقة لا يستلزم التضمن لا يعكس
 الى قولنا التضمن لا يستلزم المطابقة

لانه يستلزمها بناء على الدلالة على ما في
ضمن الموضوع له متضرع على تحقق الموضوع
له وهو يستلزم الدلالة على ما وضع له
فان قلت قولك المطابقة لا يستلزم
التضمن سلبية كلية وتنفي كسها
وينبغي البيان قولنا التضمن لا يستلزم المطابقة
قلت القاعدة المذكورة انما هي في التخيلا
وهذه القضية في فوق الشرطية فان
المطابقة لازم عام للتضمن فيكون معنى
قولك المطابقة لا يستلزم التضمن ان
وجد اللازم العام لا يستلزم وجود المزموم
الخاص ولا يمكن ان يقال ان وجود المزموم
لا يستلزم وجود اللازم بناء على ان وجود
المزموم يستلزم وجود اللازم **قوله**
ويستلزم المطابقة بناء على ان الدلالة

على اللازم ما وضع له متضرع على تحقق الموضوع
له المستلزم للدلالة عليه **قوله** واما
استلزامها اي المطابقة الاستلزام **قوله**
فالامام قال به اي باستلزام المطابقة
الا الاستلزام حيث قال ان تصور كل
ماهية يستلزم تصور انهما ليست غيرا
قوله ليس بتحقيق اي ليس ذلك الاستلزام
بوجود فانا تصور كثير اعم من الماهيات
ولم يخطر ببالنا غير ما فضلا عن ان يخطر ما
يضرع على خطو الغيرة عن الحكم بانها ليست
غيرا **قوله** لانه لا يدل على كل امر خارج
عن مفهومه والا يلزم دلالة كل لفظا
كل معنى فيفضى الى دلالة على امور غير متناهية
ولا على بعض عند اطلاقه لان المعاني الخارجية
عن مفهومه غير متناهية ولا على بعض منهم

لأن المبدء لا يفهم بل على بعض معين فلا
 بد له عن تعين وهو المنزوم الذي منه وهذا
 هو السر في الشرط الالتزام بالمنزوم الذي
قول أن حدود الدلالة الثلاث تنبثق
 كل منها بالآخرين يعني أنه يصدق تعريف
 المطابقة والالتزام وتعريف الالتزام على
 المطابقة والمضمن فلا يكون تعريف
 كل من الدلالة الثلاث مانعا من دخول
 وهو معنى الانتفاض مهننا **قول** فإن
 الدلالة على الضم غير متدايعة أن دلالة
 لفظ الشمس على الضم يمكن أن يكون مطلقا
 عند الإطلاق على الضم وتضمنا عند الإطلاق
 على المجموع والشرط ما عند الإطلاق غير المحرم
 المنزوم فيصدق على الدلالة على الضم
 تضمنا عند الإطلاق على المجموع والشرط ما

عند الإطلاق على الجرم أنها دلالة اللفظ
 على تمام ما وضع له فينبثق حد المطابقة بالتضمين
 والالتزام لدخولهما فيه لكن الدلالة على
 الضم عند الإطلاقين ليست بواسطة
 أن الضم هو اسم الموضع له التحققا تلك
 الدلالة عند فرض عدم وضعه للضم فلا قيد
 الحد بهذه القيد لأن دفع الاعتزاز وهو
 معنى الحثية ويصدق أيضا على الدلالة
 على الضم مطابقة عند الإطلاق عليه
 والشرط ما عند الإطلاق على الجرم أنها
 دلالة اللفظ على جزء ما وضع له نظرا
 إلى وضعه المجموع فينبثق حد التضمن
 بالمطابقة والالتزام لدخولهما لكن
 ليست بهذه الدلالة عند الإطلاقين
 بواسطة أن الضم جزء ما وضع له

لتحقيق تلك الدلالة عند فرض عدم و
 ضعه للمجموع وبالتحديد بقيد الحيثية
 يندفع الانتقاض ويصدق ايضا على
 الدلالة على الضوء مطابقة وتضمننا عند
 الاطلاق على المجموع انهما دلالة اللفظ
 على لازم ما وضع له نظرا الى وضعه للمجموع
 المعلوم فينتقض حد الدلالة التزام
 بالمطابقة والضمني بدخولهما فيه لكن
 هذه الدلالة عند الاطلاقين ليست
 بواسطة ان الضوء لازم ما وضع له
 لتحقيق تلك الدلالة عند فرض عدم
 وضعه للمجموع المعلوم فاذا قيد بقيد الحيثية
 يندفع الانتقاض **مورد** حيث
 يمكن ان يكون شئ واحد جنسا يعنى
 كما يمكن ان يكون الدلالة على المعنى

الواحد كالدلالة على الضوء مثلا مطابقة
 وتضمننا والتزاما كذلك يمكن ان يكون
 المعنى الواحد جنسا ونوعا وفضلا وخاصة
 وعضا عاما كالمملون مثلا فانه جنس للاسود
 والاحمر وغيرهما لانه تمام الجزء المشترك
 بينهما ونوع للمكيف لان المكيف جنس
 تحت انواع كالمشوم المكيف بكيفية الشم
 من الرائحة الطيبة والكراميه والمطعم
 المكيف بكيفية الطعم عن الحلاوة والمرارة
 وغيرهما والمموسى المكيف بكيفية اللمس
 من الخشونة واللامهية والمملون المكيف
 بكيفية الملون من السواد والحمر وغيرهما
 وفضل للكشف لانه يميز المكشف من اللطيف
 بناء على ان الكشف هو الجسم الملون و
 اللطيف هو الجسم الغير الملون كالهو

أو مثلاً وخاصة للجسم لأن المجردات من
 الجسم كالعقول والنفوس لا لون لها و
 عرض عام للحيوان لشموله على الحيات
 والنباتات أيضاً فكما انتقص تعريف
 كل شيء بالدلالة على المعنى الواحد كالدلالة
 على الضوء مثلاً كذلك انتقص تعريف كل
 من الكلمتين الخمس بواسطة اجتماعها
 في المعنى الواحد كاللون فكما اندفع الانتفاض
 في الكلمتين بواسطة ارادة فبه الحثية
 بان يقال المراد ان الخمس هو كمال الجزء
 المشترك من حيث انه كمال الجزء المشترك
 والنوع تمام ما بهية الافراد ومن حيث انه
 تمام ما بهية الافراد الى غير ذلك كذلك
 يندفع الانتفاض في تعاريف الدلالة
 باوادة فبه الحثية بان يقال المراد ان

من الدلالة الشاملة بالجزءين بواسطة اجتماعها

الطائفة

المطابقة للدلالة على تمام ما وضع له من حيث
 انه تمام ما وضع له والالتزام على الدلالة
 على جزء ما وضع له من حيث انه جزء ما وضع
 له والالتزام على الدلالة على لازم ما وضع
 له من حيث انه لازم ما وضع له في الانتفاض
 لهما اصلاً **مورد** وثانيهما ان ترتب
 الحكم على المشتق يدل على علوية المأخوذ والمراد
 بالحكم هو التسمية وبالمشتق اسم الفاعل
 من قول اللفظ الدال بالوضع وبالمأخوذ
 ذلك الاسم على الدلالة فيكون
 قول فترتب كل من الدلالة الثلاث
 على حذف المضاف اي فترتب تسمية
 كل من الدلالة الثلاث يعني ان الدلالة
 بالوضع لتمام ما وضع له علة للتسمية مطابقة
 والدلالة بالوضع لجزء ما وضع له علة للتسمية تضمننا

والدلالة بالوضع الملزوم علة للتسمية الترتيبية
هذه هي المطابق الكلام الشارح رحمه الله
تعالى ولكن لا خفاء في خفايته والافهم ان
يقال المراد من الحكم التسمية ومن المشتق
المتعلق المجزئ في قوله ما وضع له ومن
الماخذ المصدر افعى الوضع يعنى ان الوضع
لتمام ما وضع له علة للتسمية مطابقة
والوضع الجزئية علة للتسمية تضمنها والوضع
الملزوم علة للتسمية الترتيبية اما فان قلت
اللفظ ليس بموضع لجزء ما وضع له فلا يصح
التوجيه بها ان في التضمن قلت الوضع للجزء
ضمني اى في ضمن الكل **قوله** وجوابه ان اللفظ
ان يرد ان بين الملزوم الخارجى والزوم
الذهنى عموم ما وخصوص ما من وجه لاجتماعها
في مادة تكون بين اللام والمملزوم ملازمة

20
بحسب الوجود بين اى الوجود الذهني
والخارجي كالزوجية للاشئين فان الزوجية
في الذهن والخارج لازم للاشئين وافتراف
الذهني عن الخارجى في العمى والبصر واقتراف
الخارجى عن الذهني في المعاصر البنائات
المختصة بالاشياء لا من العلم
الغيبية الى لا يظهر الا بعد التبارك
الكشيرة مع امعان النظر **قوله** فالاولى
التمثيل للزوجية الاثنين قلت الاولى
التمثيل بدلالة العمى على البصر لانه هو
الذى يلزم من صورة تصور البصر خلاف
الاثنين فانه لا يلزم من صورة تصور
الزوجية ولا التصديق بها للاثنين ولا
للكثير لشيء ما تصور ما هيته
الاثنين ولا يخطب بالكل الزوجية

فمنعنا عن الحكم بالزوجية للثانين فظهر
لك عند رجوعك الى وجدتك
فان قلت كونها من قبيل قضائيا
تتبعها معها يقتضيه ان يلزم من تصور الاثنين
التصديق بالزوجية للثانين قلنا ان
منع المعينة بين القياس والقضية حصول
الحمد الاوسط عند تصور طرفي القضية و
لا يخفى عليك ان مجرد حصول الحد ^{الاول}
لا يستلزم حصول النتيجة لانه يحتاج
والى وضع حد الاوسط بين الطرفين واذا
وضع لم تحصلت ولا فلا فلا يتصور فيها
الملزوم البيان بمنع الاخص كما لا يتصور
في قابل العلم وصحة الكتابة **قول** وجواب
ان الملزوم الذهني بين الانسان
والقابلية المذكورة الملزوم البين بالمعنى

الاعم يريد ان الملزوم اما بين او غير بين
وغير البين من الملزوم ما يحتاج الى اقامة
الدليل المذكور على الحكم بالملزوم كالحكم بـ
ملزوم الحدوث للعالم فانه يحتاج الى
ان يقال عليه قولنا لانه متغير حادث
فهو حادث والبين من الملزوم مالا
يحتاج الى الاقامة المذكورة بل يحتاج الى
شيء آخر من تصور الملزوم فقط وهو
المسمى بالملزوم البين بالمعنى الاخص
كتصور الابوة الكافية لتصور النبوة
الكافية في الحكم بالملزوم قابل العلم و
وصحة الكتابة للانسان فان قلت
لانهم ان مجرد تصور الانسان وقابل
العلم كاف في الحكم بملزوم قابل العلم
للانسان بل يحتاج الى ان يقال لان

الانسان ذو مبدء الاول اذ اعطى النفس
الناطق وكل من كان كذلك فهو قابل
العلم وصنعة الكتابة قلت المحتاج اليه
ههنا الوسط الحافظة الذهن كما في قولنا
الاربعة زوج فيكون من قبيل قضايها
سامتها معها وهو لانها في اللزوم البين
بمعنى الاعم لان الاحتياج الى الوسط
الحافظ الى بوجوب كون اللزوم اثنيتين
لانه عبارة عن عدم الاحتياج الى البرهان
لا عن عدم الاحتياج الى شئ اصلا فان
قلت كثيرا ما يتصور الانسان وقا
بل العلم ولا يحكم يلزموم الثاني للاول
قلت كفاية التصورين في اللزوم لا
يستلزم لزوم الحكم وانما يستلزم ذلك
ان لو كان حصول التصورين على تمامه

للحكم بالملزوم وليس كذلك فان اذا
الحكم ههنا من اجزاء العلة النامة هذا
هو التحقيق واما التدقيق فهو ما اتفق
من تصور الانسان يستلزم تصورا
بل العلم لان الناطق الذي هو مفهوم
الانسان عبارة عن المدرك والمدرك
هو العالم والعالم يلزم كونه قابلا للعلم
والآلم يكن متصفاه لان انتفاء قابلية
الشئ يستلزم انتفاءه فيكون قابلا للعلم
من لوازم مفهوم جزء الانسان بالملزوم
البين الذي هو بمعنى الاخص فان قلت
ملك تدقيق في صنعة الكتابة الى
عبارة عن الحركة الارادية المخصوصة
الصادرة عن الحيوان المستندة الى القوة
الفاضة عن المدرك قلت لازم مركب

من جزئين وكل واحد منهما لازم للجزء
جزء الا اننا على سبيل التوزيع بناء على
ان الحركة مستندة الى الحيوان الذي هو
المحل للمتحركة بالارادة والروية مستندة
الى الناطق هو المدرك بالضرورة البين
الذي هو بمعنى الاعم فان قلت لازم
الجزئين اولى بان يقال الزوم بلغة
الاخص كل زوم صفة الكتابة للانث
من حية الحيوانية والناطقة كما في قوت
انفاس من لازم الجزء الواحد كل زوم قابل
العلم للانث من حية الناطقة كما
مر بنا على ان الاول شمل على تكرار
اللزوم دون الثاني قلت كون الثاني
اللزوم بيننا بالمعنى الاخص مبنى على تعذر
اللزوم بسرعة الانتقال لا على تكرار اللزوم

وتعدده على ان التكرار ليس الا في نوع اللزوم
لا في شخصه حتى يتكرر الوسط في الزوم واحد
فان الانتقال من الناطق الذي هو العالم
الى قابل العلم فان اسرع من الانتقال عن
الحساس المتحركة بالارادة العلم المدرك
الى قابل العلم صفة الكتابة التي هي عبارة
عن الحركة المخصوصة المبينة على التأمل و
الروية بناء على ان الاول واستفاد
الخاص الى العام لان العام ما بفعل اخص
من القابل العلم والثاني الانتقال من العلم
الى الخاص لان المتحركة اعم من ان يكون
متحركا باليد او غيرها وعلى تقدير ما اعم
من ان يكون على سبيل الكتابة او على
سبيل الحياطة فان قلت العام لا يدل
على الخاص ما جدد الدلالة الثلث فكيف

بذل المتحركة بالفعل على قابل الحركة المختصة
التي هي الكتابة المتحركة بالفعل يعني ان
المتحرك بالفعل اعتمد من ان يكون
قابلاً لتلك الحركة المنصورة او لم يجوز ان
لا يكون قابلاً لتلك الحركة المختصة
ويكون قابلاً لغيرها من الحركات كالجسم
الثقل المتحرك من المحيط المركب العنصر
القابل للحركة من المركز الى المحيط قلت
المعتبر في لزوم البين بالمعنى الاعم هو
الشعور باللزوم بعد الشعور بالطرفين
دلالة احد الطرفين على الآخر فانها هي المعية
في اللزوم البين بالمعنى الاخص **قوله**
والتعريف المذكور للزوم البين بالمعنى
الاخص يعني ان تعريف اللزوم البين
يكون المعنى الخارجية بحيث يلزم من

نقود المستحق لصوره انما هو اللزوم البين
بالمعنى الاخص لا اعتبار بدلالة احد الطرفين
على الآخر فيه للزوم **قوله** واشترط الاخص
يوجب اشتراط الاعم يريد ان اللزوم
البين بالمعنى الاخص لما كان عبارة
عما اشتمل على كفاية تصور الواحد في
الحكم باللزوم بينهما واللزوم البين
بالمعنى الاعم عبارة عما اشتمل على كفاية
التصورين في الحكم المذكور وكان كفاية
تصور الواحد اخص من كفاية التصورين
في الحكم باللزوم بمعنى انه كلما تحققت كفاية
التصور الواحد في الحكم باللزوم تحققت
كفاية التصورين فيه وكس كلما تحققت
كفاية التصورين في الحكم باللزوم تحققت
كفاية التصور الواحد فيه لجواز ان لا يكون

التصور الواحد كافيا في الحكم المذموم ركا في
قابل العلم وصنعة الكتابة لزم ان يكون
الشئ اذ كفاية التصور الواحد يوجب
الشئ اذ كفاية التصورين والآلج زان
لا يكون التصوران في مادة كفاية التصور
الواحد حافيين في الحكم بالضرورة وليس
كذلك بناء على ان زيادة محصلات
الشئ يوجب زيادة ذلك الشئ لا انتقافه
والنتيجة اذ لا يخفى عليك ان تصورات
الاطراق من محصلات الاحكام وموجبات
حصولها لا مما يقض الى ذمولها فكيف
يحكم بان التصور الواحد كاف في الحكم
بالضرورة والتصوران لسبب كافيين
وانما اظنيت الكلام في هذا المقام لانه
شامل العلم من كامل عنه غافل الكلام

فيه بعد محل التوضيح والاستيعاء فافهم
قوله فالمفرد خمسة اقسام انما تعرض
لعدد سببها على انه خالف القوم فيه
بناء على ان المفرد عندهم رابعة على ما يشعر
تقديرهم **قوله** اقسام للمفرد اولاً
وبالنزات واللفظ ثانياً وبالعرض اى
لمفهوم اللفظ في الاولين ولمفهوم اللفظ
والمركب في الآخرين يعني ان المفرد
المركب اقسام لمفهوم اللفظ وقسمها
اقسام لمفهوم المفرد والمركب **قوله** اذ
في الاكتفاء بالنفس او بالتصور لا يحصل
هذه القاعدة على ما لا يخفى على المنصف
يعني اذ اقبل في تعريف الكل هو الذي
لا يمنع مفهومه وقوع الشئ كونه يفهم منه
انه هو الذي لا يمنع وقوع الشئ كونه يحتاج

فيخرج مفهوم واجب الوجود عن الكلّي ونه
 ظل في الجزئي ككونه مانعا عن وقوع الشكّة
 في الخارج لوحدة في الخارج واذا قبل هو الذي
 لا يمنع تصور مفهومه عن وقوع الشكّة
 يفهم منه بواسطة زيادة قيد التصور
 ان المراد منه المنع العقلي الا الخارج والاما
 كان لهذا القيد فائدة فينتقل الحكم من الخارج
 الى العقل ثم العقل اذا نظر الى مفهومه
 الواجب وتارة يحكم بانه عيان مانع و
 ذلك اذا لاحظ مجردا عن بهمان التوحيد
 وتارة يحكم بانه مانع وذلك اذا لاحظ
 مع بهمان التوحيد فيكون مفهوم الواجب
 ح في نظر العقل واما بين الكلّي والجزئي
 فلا بد من التقييد بالنفس ليكون مفهوم
 التعريف ان الكلّي هو الذي لا يمنع مجرد

مفهوم مع قطع النظر الى غير عن وقوع
 الشكّة فيحذف مفهوم الواجب الكلّي
 ويخرج عن الجزئي واذا حذف التصور
 والكافي بالنفس ويقال هو الذي لا يمنع
 نفس مفهومه عن وقوع الشكّة يفهم منه
 ان الكلّي هو الذي لا يمنع مجرد مفهومه
 قطع النظر عن بهمان التوحيد عن وقوع
 الشكّة في الخارج فيخرج مفهوم الواجب
 عن الكلّي لانه مانع عنه في الخارج بوحدة
 فيه فالتقييد بالتصور لازم لقطع النظر
 عن بهمان التوحيد مع ان التصور لا يدل
 على قطع النظر عن بهمان التوحيد فيكتف به
 ايضا امر تصور النفس لا يدل على قطع النظر
 عن الخارج ليكتف به لانه اذا قبل نفس زيد قائم
 يفهم منه انه قائم في الخارج فلا يجوز الاكتفاء

عن الحاج والار

باصحهما فعلى هذا التقدير لا يخفى هذه المسئلة
على غير النصف ايضا كما قال مع الشرح انه
غير خاف على النصف وانما طبت الكلام
في هذا المقام لانه من مزاحض الانام **قوله**
من حيث تطبيقهما على الموجود الخارجى
يفتح ان مفهوم الهندية بدون التقدير
بجسيمة التطبيق الى باعتبار الصدق على الموجود
الخارجى كلى لانه غير مانع وقوع الشبهة ومانع
القيدين تلك الجسيمة من وجوبه لانه بهذا
الاعتبار مانع عنه بناء على ان كل ما يوجد
في الخارج فهو مستحق فان قلت نفس
مفهوم الهندية غير مانع عنه لان جسيمة
التطبيق خارجة عنها فيكون كلما قلت
لاهم خروجها وانما يكون كدو خارجة ان
لولا يكن الهندية موضوعا بوضع عام لكل

فرد من الماهة والمعينة والامر بخلافه
فان قلت فعلى هذا يكون الان ان ايضا
جوابا لانه من حيث التطبيق على الموجود
الخارجى مانع عن وقوع الشبهة قلت
الجسيمة خارجة عن نفس مفهوم الانسان
داخله في مفهوم الهندية فلا يقاس عليها
قوله ان كان ما صدق عليه لفظ الجزئى
على حذف المضاف اى ما صدق عليه
مفهوم لفظ الجزئى **قوله** فلام الفوقى
اى لا اتم ان ما صدق عليه مفهوم لفظ
الجزئى من قوله يد وعمرو ولا يمنع نفس
تصور مفهومه عن وقوع الشبهة فان
زيد وعمرو اما نعان عنه **قوله** وان كان
لفظ الجزئى هو ايضا محذوف المضاف اى
مفهوم لفظ الجزئى **قوله** فلام الخلف

في النتيجة يريد ان النتيجة ح اي اذا
كان المراد لفظ الجزئي كلي وهو قول مطا
للمواقع فلام الخلف فيه لان مفهوم
اللفظ الجزئي ما يمنع كل وهو مطابق للموا
للمواقع فان قلت مفهوم لفظ الجزئي
ما يمنع وقوع الشك فلو كان كليا
يلزم ان يكون ما يمنع وقوع الشك
غير مانع عنه فيلزم صدق الشيء على تقيده
وانه قلت مفهوم لفظ الجزئي نظرا
ذاته مانع وبالنظر الى عارض هو صدق
هذا المفهوم على كثير من غير مانع فالامر
متغايير ان بالاعتبارين **قوله** وان
اريد بهما ما هيتهما النوعية المحيدين
ان الجزئي الواقع في تعريف الذاتي
اعم من ان يكون حقيقيا او اضافيا

٢٧
بناء على ان امثال الجزئي ان كل واحد
من الانسان والفرس يحمله ما لان
على تقدير ارادة ما هيتهما النوعية
يصدق على كل واحد منهما انه مندرج
تحت الغير وموضع الجزئي الاضافي
وعلى تقدير ارادة الخصص الحاملة لهما
في ضمن الافراد يصدق عليه انه مانع عن
الشك وهو معنى الجزئي الحقيقي **قوله**
واعلم ان الذاتي تطلق به ان الذاتي
عن المميزاني على معنيين احدهما المعنى
الاحص وهو الداخل في حقيقة الجزئيات
فيكون نفس حقيقة الجزئيات المعنى
النوع خارجة عن هذا المعنى لانها صفة
هذا المعنى عليها بناء على امتناع دخول
دل الشيء في نفسه فلا يصدق الذات على

والفصل اللهم الا ان براد حقيقة الجزئيات
اعلم من الحقيقة الكلية والجزئية
اي خصصها او بالجزئيات اعلم من
الاضافيات والحقيقات فانح
يصدق على النوع انه داخل في الحقيقة
الجزئيات لانه وان لم يدخل في حقيقة
الكلية وحقيقة الجزئيات الاضافي لان كل
واحد منهما نفس لكنه داخل في حقيقة الجزئية
وحقيقة الجزئية الحقيقي لانه كل واحد
منهما يزود طول الكلي والجزئي الى جعل
الشخص فبدا دخول الجزئيات في الكل
ان الشخص جزء فان الانسان
مثلا داخل في هذا الانسان باحد
المعنيين والاخر بمعنى الاعم وهو
ما لا يكون خارجا عن حقيقة الجزئيات

فيكون

فيكون نفس الحقيقة داخل في هذه المعنى
لان كلما يصدق على جزء الحقيقة الاعم
والمساوي اعني الجنس والفعل انه غير
خارج عنهما والا كذلك يصدق على
نفس الحقيقة انهما غير خارج عنهما والا
يلزم كون الشيء خارجا عن نفسه وموضح
قوله ويمكن جملة على الثاني بالتأويل
آه جواب من يقول لان الواقع من
المعنيين المذكورين للذاتي في المتن في
مقام التعريف اعني قوله وهو الذي يدخل
في حقيقة الجزئيات المعنى الاخص الغير
الشامل للنوع على ما بيناه وفي مقام
التقسيم اعني قوله والذاتي اما مقول في
جواب ما هو آه المعنى الثاني الاعم التام
بقريته تقسم اليه والى جزئيه اعني الجنس

والفصل فلا يكون التوافق بين التعريف
والتقسيم وتحرير الجواب ان يقال لا
عدم التوافق بينهما بناء على انه يمكن
ان يؤخذ المعنى الاخص الى المعنى الاعم على
سبيل الجواز الارسالي بان يراد من الداخل
لازمه اعني غير الخارج ليشتمل النوع فيتفق
التعريف مع التقسيم فيكون اللام في
فعله والذاتي اما مقول في جواب اشارة
الى الذاتي المعروف بالداخل الاول غير الخارج
بناء على قاعدة الشيء معرفة **قوله** فان
حل على الظاهر ان لا يؤخذ من الداخل
غير الخارج يكون المراد من الذاتي في المقام
الاول المعنى الاخص وفي مقام التساوي
الاعم من غير تطبيق احد المقامين الى
الآخر والعدول وفي مقام التقسيم عن البعض

حيث لم يحل وهو اما مقول في جواب
ما هو مع تقديم ذكر الذاتي في قوله والكل
اما ذاتي الى المقدر المعرف باللام حيث
قال والذاتي اما مقول في جواب ما هو لتبينه
على المغاير بين الذاتي في المقامين لان
الضمير يدل على العينية والمعرف باللام
يدل على الغيرية فان قلت لا ثم لان
الضمير يدل على العينية بناء على انه يمكن
ان يراد من الضمير غير ما اراد في الظاهر في
الامور المحمودة للعان المختلفة وان
كان عائد اليه وهو المسمى بصنعة
الاستخدام في علم البديع كان يراد منها
في الظاهر الذاتي في قوله والكل اما ذاتي
المعنى الاخص وفي ضميره على تقدير ان
يقال وهو اما مقول في جواب ما هو

هو الاعم فلا يكون الضمير على العينية قلت
الغالب في الضمير اعتبار العينية لانها
الظاهر من الضمير فلا اعتداد بالغير الغالب
والى هذا السؤل اشار الشارح المحقق
بقوله وان امكن حمل الضمير على الاستحالة
فان قلت لانم لان اللام يدل على العينية
بناء على ان اعادة التعريفية يدل على
العينية قلت قرينة التقسيم الى النوع الحسن
والفصل قد قطع العينية والى هذا اشار
بقوله فاصل بعدل عنه كثير اللطائف **قوله**
باصد المعنيين به يدلان للعوضي عنه المنزلي
معنيين مقابلين بمعنى الذي لمفعول الاضطر
الغير الشامل للنوع يكون تقييد العرضي
شاملا وان بالعكس فبالعكس
بناء على ان تقييد الاعم اخصر بالعكس

20
قوله بان لا يكون جزء الاشارة الى
تقييد معنى الاعم للذاتي فيكون النوع
داخلا في العرضي لان مفهوم غير داخلا
صادقا عليه **قوله** او بان يكون خارجا
اشارة الى تقييد معنى الاعم للذاتي
وهذا المفهوم غير صادق على النوع فلا
يكون عرضيا **قوله** لان القاعدة اه
جواب من يقول الحكم على الناطق بانه
داخلا في حقيقة الانسان وعلى المضاحك
بانه خارج عنها حكم لكونهما مساويين
في اختصاصهما بالانسان وتحريران
يقال انه اختصاص الناطق بالانسان
اقوى من اختصاص المضاحك به لان
اختصاص المضاحك تابع ومتفرع على
اختصاص الناطق به بناء على ان الانسان

ما لم ينصف بالادراك مطلقا وهو
النطق لم ينصف بالانفعال عند ادراك
الامور الغريبة وهو الضحك والوصف
المقدم في اختصاصه بالشئ وانصف
ذلك الشئ به اقوى من الوصف
المتأخر فيه واقرب منه الى ذلك
الشئ لان ذلك الشئ في مرتبة الالهة
بالوصف المقدم بالوصف
المتأخر والالكان معه بحسب الذات
لا بعده بحسبهما والمعدوض بخلافه ولهذا
اجرت عادتهم على ان الاقدم من الخواص
المرتبة لما هيبة من الماهيات اي التي
يكون بينهما تقدم وتأخر بالذات بان
يكون بعضها تابعا وبعضها مستبوعا
بغير انه ذاتيا لضرب ذلك الاقدم

21
لذلك الماهية والافلا اطلاق على الذات
الامتنبوع الماهيات **قوله** كما انطلق
اي المدرك الكلي المعجب الى المدرك
للامور الغريبة والمضاحك اي المنفصل
عند ادراكها فان الاول مقدم على الثاني
والثاني مقدم على الثالث لان الله
الانفعال عند الادراك الامور الغريبة
متفرع على ادراكها تفرع السبب على
السبب وادراكها على مطلق الادراك
تفرع الخاص على العام والمفيد على المطلق
او الكل على الجزء ليكون الناطق مرتين
هذه المفراض ذاتيا للانسان لا غير
فاحض التعريفات فانهما من التحقيق
لقوة الواردات **قوله** واقول الذات
اصير بدلان الذات كما يطلق على

على الحقيقة الجزئية الكلية كالانسان مثلا
كذلك يطلق على الحقيقة الجزئية انفي
الخصص الحاصلة من حقيقة الكلية في
ضمن ذات الشخص كالانسان الحاصل
في ضمن زيد وعمر وهذه ثلثة اشياء
احد ما اجزاء الانسان اعني الحيوان
والناطق مثلا والانسان المطلق والاشياء
المقيد بالشخص فكلما يمكن ان يقال
لكل واحد من الحيوان والناطق انه ذاتي
باعتبار نسبة الى الذات التي هي الانسان
المقيد بناء على تحقق المغايرة بين النسب
والمنسب اليه كذلك يمكن ان يقال
للانسان المطلق انه ذاتي باعتبار نسبة
الى تلك الذات بناء على تحقق المغايرة
بينهما غاية ما في الباب ان المنسب

والمنسب اليه يطلق عليهما اسم الذات
وهذا لا يستلزم العينية لستغاييرهما بالذات
لان المطلق غير المقيد فعلى هذا يكون اطلاق
الذاتي على النوع بحسب اللغة ايضا
يستقيم **قوله** فالكل جنس او يريد
فيه الكل لا بد منه لانه جنس وكذلك
فيه المختلفين بالحقيقة او في جواب
ما هو لكونهما فضلين قريبا وبعيدا او
الباقى للربط بين الجنس والفضل
لتحصيل العلة الصورية للتعريف
قوله في جواب ما هو احدهما عن الفضل
البعيد او الفضل البعيد للنوع هو الفضل
القريب للجنس فيكون مميزة للجنس
عن جميع ما عداه فتكون مساوية له
كالمساوي للحيوان المميز عن النباتات

والخاصة الجنس هي الخارجة المخصوصة
بالجنس كالماتى المخصوص بالحيوان والعرض
العام هو الخارج المتجاوز عن الطبعية الواحدة
فان كان تلك الطبعية ملعية للنوع فهو العرض
العام للنوع كالاكل والشارب والنائم متجاوز
عن نوع الواحد دون الجنس الواحد لاخصاصها
بجنس الحيوان هو المسمى بخاصة الجنس
والفرق بين العرض العام للنوع وصفة
الجنس في مادة الاجتماع اعتبارى فان
الاكل وما يشبهه من عام للنوع بلا
باختبار تجاوزه عن نوع الانسان الى غيره
من الانواع وخاصة الجنس باعتبار
تجاوزه عن جنس الحيوان الى غيره من
الاجناس وان كان تلك الطبعية
طبعية الجنس ايضا منهواى الخارج

22
المتجاوزة عن الطبعية الواحدة العرض
العام للجنس المتجاوز عن الجنس
الواحد الى غيره من الاجناس كالبقرة
المتجاوزة من الحيوان الى الجم النامى
والعمق المتجاوز منه الى الجم المطلق
والموجود المتجاوز منه الى الحيوان فان
هذه الامور مقول على كثير من محققين
بالحقيقة اما ما دامها للجنس كالفصل
البيعية وخاصة الجنس والعرض العام
لنوع اول اعميةها من الجنس كالعرض
العام للجنس وقيدنى جواب ما هو
يخرجها وعليك بهذه القواعد فانها
من القواعد **قوله** فان قلت جنس
الجنس اخص من مطلق الجنس اه يريد
ان تعريف المطلق الجنس بالكلية

غير صحيح لان الكلي جنس الجنس و جنس
 الجنس اخص من مطلق الجنس لكون
 المقيد اخص من المطلق ولا يجوز تعريف
 الاعم بالالاخص منه والا يلزم ان لا
 يكون التعريف جامعاً **قوله** قلت ان
 اريداه يعني ان اريد بعدم جواز التعريف
 بالاخص عدم جوره عنه **الحا** واعتبار
 معرفية وخصوصية بان يعرفه
 باعتبار خصوصية وخصوصية باعتبار معرفية
 فسلم انه اى التعريف لا يجوز لكنه
 غير مقيد لعدم جواز التعريف بالاخص
 اى لا يلزم منه عدم الجواز ان لا
 يعتبر **الحا** والاعتبارين بل يعيبه اختلا
 منهما وان اريد انه لا يجوز تعريف
 الاعم بالاخص مطلقاً سواء اعتبر **الحا**

الاعتبار

الاعتبارين او اختلاهما فلا يتم عدم الجواز
 مطلقاً لجوازه عند اختلاف الاعتبارين
 وهما كذلك فان الكلي باعتبار
 مفهومه اى باعتبار مقول الاول اعنى
 غير المانع عن الشككة معرف و الاعم مطلقاً
 الجنس واعتباراً ووض كونه جنساً للجنس
 اى مقول الثانى اعنى مقولاً كثيراً يختلف
 بالحقيقة في جواب ما هو اعنى اعدى
 الكلبيات الجنس اخص منه فيكون معرفية
 باعتبار عدم مفهومه الذاتى وخصوصيته
 باعتبار خصوص مفهومه العاقل اى يكون
 باعتبار المقول الاول معرف و الاعم و باعتبار
 مقول الثانى اخص و غير معرف **قوله** فان
 قلت الجنس مثال اى الفصل البعيد
 وخاصة الجنس والكوم العام به يدانك

قلت وقول مختلفين بالبعد واحتمار عن الجنس
وامثاله مع ان الجنس وامثاله يقال على
كثيرين مختلفين بالبعد فلا يصح الاصرار
بهذا القيد عن الجنس وامثاله لان هذا القيد
صادق على الجنس وامثاله والقيد الصادق
على الشيء لا يخرج به بل يدخله فلا يكون تعريف
النوع مانعا فان قلت ما السمة في تعميم
السؤال للجنس والامثال وتخصيص الجنس
بالمثال قلت السمة فيه ان القيد الاخير
اعني في جواب ما هو صادق على الجنس
دون الامثال لان الفصل البعيد وخاصة
الجنس وانما يقال لان في جواب اتي شيء هو
والعرض العام لا يقال في الجواب اصلا
قوله قلت اه حاصل الجواب ان السمة
ان القيد المختلفين بالبعد مستقل بفرع

20
الجنس وامثاله بل ندعى انه مع قيد دون
الحقيقة فهو المنحج فلا شك في كونه فرعيا
للمذكورات لان في اختلاف الحقيقة
مستلزم للاتفاقيتها واتفاقيتها يوجب
اخراج الجنس وامثاله لان الجنس في المثال
المذكور وان وقع مقولا على كثيرين مختلفين
بالحقيقة لكن لا باعتبار اتفاق الحقيقة
بل باعتبار اختلاف الحقيقة المستفاد
من الجمع في السؤال بين افراد الحقيقة
ولهذا الوجه قلت في السؤال اختلاف الحقيقة
باتفاقها بذكر افراد الحقيقة الواحدة دون الجمع
بين افراد حقيقتين المختلفتين وقلت
ما زهد وعمود ولا يصح ان يقال في جوابه انه
حيوان بل ينبغي ان يقال انه انسان
ويستوي التعريفان في ارجاء الجنس وامثاله

لاستعمالها على فيه اتفاق الحقيقة اما
 صريحا كما في تعريف غير المتن على ما قلناه
 الشارح المحقق او غير صريح كما في تعريفه
 بناء على ان نفي اختلاف الحقيقة مستلزم
 لاتفاقها كما بينا كل ذلك بدليل البديل
قول والى جعل المختلفين بلفظ التثنية
 اشارة الى كل فردين بين حقيقة واحدة
 كزيد وعمرو ومن حقيقة الانسان ومنه الفرس
 وذاك الفرس من حقيقة الفرس **قول** في
 حكم الواحدة يعني بجعل كل فردين صفة لمو
 صوف محذوف اى في حكم الحقيقة الواحدة
 يعني بجعل كل فردين من الحقيقة الواحدة
 بمنزلة الحقيقة الواحدة فيشتمل السؤال
 على الحقيقتين المختلفتين ويكون
 المذكور في الجواب مقولا على كثير من مختلفين

بالحقيقة فلا يصدق تعريف النوع عليه
قول وكان المص اختار مذهب المتقدمين
 يعني ان كل ما هيته لها فضل فلها جنس
 البتة **قول** ولم يذكره في ضلته اى ولم يذكر
 الجنس في تعريف الفصل اراد بالحق التعريف
 بناء على انه قد يطلق على القول الجامع للجامع
 والآلم يكن موافقا لقوله ويرسم بانه على
 مقول على الشيء في جواب اى شئ اى هو في ذاته
 ولم يقل من جنسه في هذا التعريف اكتفاء
 بذكر الجنس فيما قبله حيث قال وهو الذي
 بمنزلة الشئ عما يشاركه في الجنس والكلمة
 في هذا التعريف لسبب بذكره عند احد لان
 المقول على الشئ اعلم من الكل والجزئ فلما عني
 عنه فان قلت المراد من المقول المقول لا يكون
 الا الكل على ما حقه المحققون فيكون المقول

الشيء صريح
 في الجواب

على الشيء مساويا للكل قلنا ان ارادت
المساويات بحسب المفهوم فغير مسلم
وان ارادت بحسب الواقع فمسلم وغير
مفيد لان التعريف انما هو بحسب المفهوم
فاجزأوه لا يبراد منها الا مفهومها تمامها لا الا
الحاجية منها **قول** واشار عطف على قوله
اختار اي واشاره ^{بموضوع} موضوع التقسيم الى
مذهب المتقدمين وفي موضوع ^{موضوعه} التعريف
الى مذهب المتأخرين **قول** حقايق فوق
واحدة اقول ان كانت الحقايق المختلفة
اجناسا يكون الخارج الشامل لهما عرضا
عاما للجنس لتجاوزه عن اجنس الواحد كالاشياء
الشامل للحيوان وغيره والحجرات ونحوه الشامل
لهما وان كانت انواعا فظري يكون
الخارج الشامل لهما عرضا عاما للشيء بائنا

شموله للانواع وخاصة للجنس باعتبار
اختصاصه كالنائم والاكل والشارب
فانها شاملة لجميع انواع الحيوان والمخصوصة
به **قول** متعلق بهما يراد ان الخارج والجزء
في قوله للانسان متعلق بالمتنفس بالقوة
والمتنفس بالفعل وبيان لعموم المتفنيين
قول ويرسم بانه كل ما يقال على ما تحت
حقايق مختلفة المراد من القول الحمل حتى لا يقال
انه منافي لما علم قبل هذا من ان عرض
العام لا يقال في جواب اصلا لان عدم
وقوعه في الجواب لا يستلزم عدم حمله
على شيء **قول** وهو الاول يعني ان الصحيح
هو كون المعرف مركبا كل ما تحت لا يجوز
التعريف بالفرد استدلال بعضهم على
عدم صحة التعريف بالفرد بان المعرف

نظرا بناء على انه من اقسامه ووجوب
صدق المقسم على وكل نظام كس على ان النظر
ترتيب امور معلومة وهذه الاستدلال
مستعمل على دور كما اشار اليه الشارح
المحقق لوقوع بيان المدعى على هذا
الاستدلال على الكبرى التي تتوقف
الواقع عليها على احد مذهبين متوقف
على المدعى لان الكبرى هو قولنا كل نظام
مركب لا شك في توقف كليتها
على كون النظر ترتيب امور معلومة
ولا شك في ان كون كل ترتيب
امور معلومة مبنى ومتوقف على عدم
صحة التعريف بالمفرد اذ لو صح التعريف
بالمفرد على هذا التقدير لصدق قولنا
بعض النظائس بترتيب امور معلومة

28
فيجتمع السالبة الجزئية مع الموجبة الكلية
وهو تناقض وكذب ومحال وتقدير
الدور على التفصيل في ان يقال عدم
صحة التعريف بالمفرد مبنى على كون
كل النظام مركبا وكون كل النظر مركبا مبنى
على كون كل النظر ترتيب امور معلومة
وكون كل النظر ترتيب امور معلومة
مبنى على عدم صحة التعريف بالمفرد فيكون
عدم صحة التعريف بالمفرد مبنى على عدم
صحة التعريف بالمفرد كما بينا فان قلت
ما السر في استدلالهم على عدم صحة التعريف
بالمفرد المدلول عليه بهذا الكتاب بقوله
وهو الصحيح التمام ما دون الاستدلال
على صحة المركب المستفاد من هذا القول
بالمطابقة قلت لان صحة التعريف

بالمركب مسلمة لا تنزع فيها وانما التنازع
في صحة التعريف بالمفرد **قوله** وان كان
كان ذلك مبنياً على هذا الى لو كان عدم
صحة التعريف بالمفرد مبنياً على كون النظر
ترتيب امور معلومة فاشارة بآراء القريب
الى البعيد وبآراء البعيد الى القريب فالحجة
العارية عن هذا الجأزة ان يقال لو كان
هذا مبنياً على ذلك **قوله** ولهذا الى
ولان شرح بترتيب امور معلومة مبنية
على عدم صحة التعريف بالمفرد شرح من
يصح عنده التعريف بالمفرد النظر بخصيص
امر او بترتيب امور معلومة فيكون
تعريف النظر حاصلاً **قوله** بل لا للمعرف
به يدب ان المدعى لكن لا بذلك الدليل
لاشتماله على كل هذا الدليل وهو انه لا

مع
الدور

2
العرف

40
2 المعروف من تصور شئ هو الوجه
المطلوب ليشرح به الماهية لشئ هو الوجه
المعلوم به الماهية قبل الشرح ليعلم ان
الماهية بالوجه المطلوب فانك اذا عرفت
عننا لانك امثلة بانه شئ لكن لا
تعرفه بانه اى شئ ثم اطلعت على
الناطق وتصورته من غير تصور شئ
لشئ فانت لمجرد هذا التعريف الان
بانه اى شئ ما لم تصور شئ الناطق
لشئ الاول لان العلم باحد طرفي النسبة
لا يستلزم العلم بالنسبة ولهذا يقال
ان العلم بوجه الشئ لا يستلزم العلم
بدلك الشئ من ذلك الوجه الحاصل
ان ما صدق تعريفه يجب ان يكون
معلوماً من وجه لا يلزم طلب المجهول

النسبة

المطلق ومجهولاً من وجه آخر لئلا يلزم
تحصيل الحاصل والتعريف متوحيلاً
الوجه المجهول بان يتصور ثبوت الوجه
ذلك الوجه ثم نضمه الى وجه المعلوم
بان يتصور ثبوت الوجه المحصل للوجه
المعلوم حتى يلزم من تصور تصور
ثبوت كما يتصور له ثبوت الوجه المعلوم
فانك اذا تصورت مثلاً الانثى
بوجه الحيوانية ثم تصورت ثبوت الناطق
للحيوان يلزم من ان يتصور ثبوت الناطق
للانسان فمخفى كون التعريف مركباً
تتكون من الوجهين المعلومين عن التركيب
لامتناع ايقاع التركيب بين المجهول
واما قبل التركيب فاحدهما كان معلوماً
والآخر كان مجهولاً ومهما قلنا ان لا يليق

بهذا التحصيل قولاً وهذا معنى قولهم لا بد من قرينة
عقلية مصححة للانتقال الى وجوب استئصال
التعريف على تصور ثبوت شئ شئ هو قول
لهم لا بد في التعريف من مقارنه عقلية صحيحة
لانتقال الذهن من الوجه المطلوب الى الوجه
المعلوم اي قرينة عقلية موجبة لتصور ثبوت
الوجه المطلق لوجه المعلوم وانما يجب ذلك
لانه لو لم يتصور ثبوت الوجه المطلق فانك
اذا تصورت الانثى بالحيوانية وتصور الناطق
ويتصور ثبوت الحيوان لا يحصل الانثى في ذهنك
بوجه كونه ناطقاً لان العلم بوجه الشئ لا يستلزم
العلم بذلك الشئ من ذلك الوجه وعليك
بالاستحضار هذا المحقق لانه بالقطب والحفظ
حقيق قولهم هذا اقل الناطق شئ له النطق
اي ولانه لا بد في التعريف من مقارنه قرينة موجبة

للاستغال من الوجه المطلوب الى الوجه المعلوم بلزم
منه الانتقال الى ما صدق تعريفه من الالهيات فالو
الناطق بشئ له النطق حتى يستعمل اللفظ على يقين
بنوت الناطق لمفهوم الشئ المعلوم البتة لا الشك
فيلزم منه العلم بالانك بوجه كونه ناطقا **قوله** ويخرج
المفهوم بالنسبة الى لوازمه البتة فان التصور للمفهوم
وان كان مستلزما لتصور اللازم لكنه ليس يعرف
بمفهوم اللازم للانتقاء الاكتب فيه لان الاكتب
هو ان يتصور او لا التعريف بوجه من الوجوه ثم يقصد
الى ذاتياته وعرضياته فويؤلف منها ما يستلزم
تصوره تصور المعرف ولا شك ان المفهوم
بالنسبة الى اللازم ليس كذلك لان اللازم ليس
بمفهوم بل تصور اللازم ولم يقصد به قط تعريف اللازم
بل انما يتصور او لا المفهوم فيلزم منه تصور اللازم
بلا قصد واختيار فلا يكون فيه اكتب لانه الاكتب

يقطف القصد والاختيار اي قيد الكتب واخصا
الكتب وهما ليس كذلك . وعلامة اي
علامة كونه التقييم للمحدود كونه الانفصال مع
الحلوى بحيث يتغيره شقين ولا يحمل شقا ثانيا
قلت كيف يجوز تقييم المحدود على سبيل الانفصا
المنع عن الحلوى والحد على هذا الوجه قلت لان
الحد من ههنا لا يخل من ان يكونا مابين او لا يكونا
كذلك لا جائز ان يكونا مابين لانها لو كانت
كذلك يلزم ان يكونا متا وبين لكنهما ليس
كذلك لان ما يوجب التميز اعم مما يوجب
الاطلاع على كونه الحقيقة فتعين ان يكونا مابين
ان يكونا احدهما تاما والآخر ناقصا وعلى التقديرين
لا يلزم الاخصا في التباين لان الحد الناقص
لكونه مركبا من الجنس البعيد والفصل القريب
يتعدو بتعدو الجنس البعيد فلا يصدق في الانفصال

المنع عن الخلط لا يجاب بان معرف المَعْرِف
 فمِنه على حد المضاف اليه واقامة اللام مقام
 اى معرف معرف المَعْرِف لان مبهما امور ثلثة
 المَعْرِف المحدود والمَعْرِف الذر هو حد المَعْرِف المحدود
 والمَعْرِف الذر هو حد المَعْرِف المحدود والجيب يقول
 ان الامر الثالث هو عين المعنى الثاني لان كل
 واحد من حد المَعْرِف وحد من حد المَعْرِف غير الآخر بناء على
 ان كل واحد منهما عبارة عما يستلزم تصور الشئ
 كما ان كل واحد من الوجود والوجود عبارة عن الكون
 في واحد المحلين اى فى الدرس والخارج واذا عرف
 المَعْرِف الذر هو الامر اللدلى بالامر الثاني الذر هو
 ما يستلزم تصوره تصور الشئ لا يحتاج الامر
 الثاني الى ان يعرف بامر ثالث مفادته للامر الثاني
 لانه عين التعريف بالعين لغو لفظا ومحال
 معناه فلا يلزم التسلسل على تقدير ان يعرف المَعْرِف

لا انقطاع التسلسل في المرتبة الاولى **والا العين**
 ممنوعة والسند في هذا المنع على ما قاله لوجوده الاول
 لو كان عينه لان المَعْرِف المَعْرِف ووجوده الوجود
 لو كان عينه لزم ان يكون المضاف عين المضاف
 اليه وانه محال والثاني انه لو كان معرف المَعْرِف
 عينه لزم تعريف الشئ بنفسه وفي هذا السند
 ضعف لان القائل بالعينية قائل بعد صحة التعريف
 بالعين وجا على عدم صحة التعريف بالعين
 دليل على انقطاع التسلسل فلا يلزم عليه من
 قوله بالعينية الحكم بصحة التعريف بنفسه حتى يكون
 من تكبيل المحال والثالث انه معرف المَعْرِف
 اخصر مطلق المَعْرِف فلو كان عينه لزم ان يكون
 الاخص عين الاعم فلك ان تقول ان العينية
 باعتبار الذات لان كل واحد منهما عبارة عما
 يستلزم تصوره تصور الشئ والاعمية والاختصاص

باعتبار عارض وهو كونه معرف للمعرف كما
عرفت من بحث جنس الجنس من التفابير
اعتبار الذات واعتبار الوصف فانه قلت كل واحد
من كونه معرفا وكونه للمعرف عبارة عما يستلزم تصور
تصور الشيء فيكون العارض غير المعد وض قلت الفرق
بينهما اما الاجمال والتفصيل والافراد والتكريب
بان يقال معنى ما يستلزم تصور تصور الشيء
باعتبار انه مدلول لهذه الالفاظ المتعددة
ليكون مركبا وباعتبار انه مدلول اللفظ المعرف
ليكون مفرد فالعارض المعنى المركب والمعرض
المعنى المفرد تأمل حتى تعلم بزيادة وكذا وجوه الوجوه
اختر مطلق الوجوه لان المطلق الوجوه وجوه
لمطلق الماهية ووجوه الوجوه للماهية المنصوصة
اي الوجوه فلا عينية وايضا الوجوه لا ينح
ان يكون متصفا بالوجوه في الواقع مع قطع

النظر عن اعتبار العقل ولم يكن متصفا به
فان كان متصفا به فلا عينية لان الصفة
غير الموصوف وان لم يكن متصفا به يكون نسبة
الوجوه اليه مخالفا للواقع وما قبله ان
نسبة الوجوه الى الوجوه محض اعتبار القسط
والعينية باعتبار نفس الامر والبقرية باعتبار
الذهن فمرفوع بانه لا اعتبار للاعتبار العقل
ولا فائدة فيه ومهما كلام لا يسع هذا المقام
فان قلت ولما قل ان يقول قول لا العينية
ممنوعة سراج عن قانون المناظر لان الجيب
مهما مانع لزوم التسوية المانع لا يتوجه على كلام
منع قلت ولما قل ان يقول ان الجيب ممانع
معارض يدعي ان تعريف المعرف جائز لانه
لا يستلزم التسوية على انه عينية فلا يكون
مسئله في الحال وكل ما كان كذلك فهو جائز

فيصير الممثل الاول سائلا ويخضع مقدمة من
 مقدمات العقل الثاني ويقول لا نيم العينية
 قوله بل اما بان التسلسل غير لازم يعني انه لا
 حجاب بالجواب المذكور لانه مرفوع لما ذكرنا
 من المدعى بل حجاب باحدى الجوابين الذين
 سذكرهما الجواب الاول هو ان يقال ان
 التسلسل غير لازم لان معرف المعرف اعني قولنا
 ما يستلزم تصور الشيء معلوم لا يمتنع
 الى التعريف اصلا لانه حيث الذات لا يمتنع حيث
 الوصف اما الاول فليبداهية اجزاءه ابتداء
 وانتهاء فان الاستلزام والتصور والشيء
 بداهيات او منتهيات البهائم واليه اسما يقول
 اما البدهية اجزاءه ولكونها معلومة الربيب
 اكتمالها من البدهيات واما الثاني فلان
 الوصف الذي هو كون هذا القول معناه

للمعرف ايضا معلوم لانه يصدق على معرف
 المعرف انه معرف لصدق العام على المعرف
 والمعرف قد علم بحده فيكون معرف المعرف
 معلوما باعتبار صدق امر المعلوم على ما ينبغي
 بقوله لكونه معلوما باعتبار عارض صدق مطلق
 للمعرف الحد وعليه فان قلت ما الفرق
 بين الامر الثالث اعني الذات معرف المعرف
 ووصف معرف المعرف والمعرف المطلق
 قلت قولنا ما يستلزم تصور تصور
 الشيء من حيث هو موموع قطع عن كون
 مجموع هذا القول موصلا الى معرفة شيء
 آخر ونحو كون ما صدق عليه القول موصلا الى
 معرفة شيء آخر هو ذات معرف المعرف
 وهذا القول باعتبار كونه موصلا الى معرفة
 الشيء الذي هو المعرف ووصف معرف المعرف

وباعتبار كونه ما صدق عليه هذا القول موثلا
الى المعرفة الشئ اعلم ان يكون ذلك الشئ
هو الموقوف او شيئا آخر واعلم من ان يكون ما صدق
عليه هذا القول نفس هذا القول او غير ما هو
المعرف المطلق فيكون ذات الموقوف الموقوف
عبارة عما يستلزم تصور تصور الشئ مطلقا
مع غير اعتبار شئ آخر معه معرف الموقوف
عبارة عما يستلزم تصور تصور الشئ
الخارجي الذي هو الموقوف الموقوف المطلق بمبدأ
عما يستلزم تصور تصور الشئ اعلم من ان
يكون ذلك الشئ هو الموقوف او شيئا آخر فيكون
الشئ في ذات الموقوف الموقوف خاليا عن قيد
المعروف والمخصوص وفي الموقوف الموقوف مقيده بالعموم
المعروف والمخصوص وفي الموقوف الموقوف مقيده بالعموم
البدني والعبارة الالهامية في هذا المقام

ان يقال ان ما يستلزم تصور تصور الشئ
مع قطع النظر عن الاتصال مفهوما والاتصال اخر
هو ذات معرف الموقوف وباعتبار الاتصال
مفهوما هو وصف معرف الموقوف وباعتبار
مطلق الاتصال اعلم من ان يكون الاتصال مفهوما
او الاتصال اخر ومفهوما فهو مطلق الموقوف
الصادق على ذات معرف الموقوف ووصف
معرف الموقوف تأمل فان في هذه الثلاثة لان
الاول قاطع عن مطلق والاتصال الثاني ناظر الى
الاتصال المقيده والثالث ناظر الى الاتصال
مطلق **حوله** وقد عرفت ان الخاتمه جواب
لمن يقول ان قول ما يستلزم تصور تصور
الشئ لا يصلح ولا يصلح بعدا للموقوف المطلق لانه
اذا وقع موقفا لم يصير معرف للموقوف ومعرف
الموقوف اخص من مطلق الموقوف لكونه المقيده

أخص من المطلق والتعريف لا يكون إلا بالمسا
لأما الخاص ولا بالاعم وتجزير الجواب ان يقال
ان قولنا ما يستلزم تصور الصور الشئ انما
وقع تعريفا للمعرف المطلق بحسب مفهوم
وذا انما عن غير اعتبار شئ انه معه ولا شك ان
بجدة الاعتبار مساو للمعرف المطلق وان كان
ما باعتبار اتصافه بكونه معرا للمعرف اخص
من مطلق المعرفة فله مساوات ذاتية اخصية
وصفية والتعريف باعتبار المساواة الذاتية
لا اعتبار الاخصية الوصفية كما ان الحكم يجب
مفهومه اعم من الجنس لشموله النوع وغيره من
الكليات ويجب وصفها بكونه جنس للجنس
أخص بكونه المفيد اخص من المطلق على ما عرفت
في بحث الجنس وله واما بالتسلسل في الامور
الا اعتبارية هو الجواب الثاني بمنزلة وجودين

وتجزيره ان يقال التسلسل يستلزم التوقف
وتوقف كل معرف على معرف آخر متوقف
على ان المعبة ينقل الى معرف من حيث كونه معرا
ويلاحظ من هذه الحشية اما اذا نظر اليه
حيث هو هو فلا يحصل التوقف لان المفهوم
هو ان كل معرف يحتاج الى معرف اخر وذات
المعرف من حيث هو ليس بمعرف فيجوز
الانتهاء الى ذات بدية لا يلاحظ فيها وصف
كونه معرا لانه ليس على المعبة ان يعبر ذلك
الوصف دائما على تقدير ان يكون عليه ان يعبر
دائما لا يمكنه ان يعبره دائما لا يستحال وقائه
باستحالة من امور معاشه ومعاودة وعلى تقدير
ان يعبر دائما لا يمكنه ان يعبره الى غير النهاية
لأنه نقاط اوقات حيوان المعبة بالموت فلا
يتسلسل قطعاً فيقولون ان التسلسل

لا يترفعه ان التسليم
الامور الاعتبارية

في الامور الاعتبارية لا يتحقق ولا يوجد وليس
معناه ان التسليم في الامور الاعتبارية موجود
وجائز قوله فان كان جسم او جوهر لم يرد
التعريف لا بد له من وجه الجوهري منها هو
الناظر واما الوجه المعلوم فيجوز ان يكون هو
الشيء والجوهر او الجسم قوله سواء لم يختص
بشيء من احاد واختصت الواحدة الاخوية
اشارة الى ان اختصاص الجملة لا يقتضي عدم
الاختصاص الاحاد والعام لا يستلزم الخاص
قوله فان ذلك غير ملتزم يعني ان الملتزم
هو ان يكون التعريف مشتملا على جملة واحدة
مخصوصة بالمعرف بمعنى ان الجملة من حيث
هي لا يوجد في غير المرف فلما شك ان اشتمال
التعريف على الجملة الموصوفة اعم من ان يكون
في بعضها غشينة عن البعض او لم يكن قوله

مع ما ذكره ليس شذوذا بل يعني ان ما ذكره في تعريف
الاسم الما قص اعني قوله هو الذر المركب
عن العنصرات تتصل بجلستها بحقيقة واحدة
لا يصدق على المركب من الجنس البعيد والخاصة
لان الجنس البعيد ليس بعرضي اللهم الا ان يقال
في المركب عن الجنس البعيد والخاصة بان يقال
غلب العرضي الذر هو الخاصة على الذاتي الذي
هو الجنس البعيد فاطلق اسم احد المتقابلين
على الآخر فيصدق على المركب من الجنس البعيد
والخاصة انه مركب من العنصرات او بان يقال
ان المركب الذاتي والعرضي كما يتصف باحد
فإنه بانه عرضي كذلك مجموع يتصف بانه عرضي
لان مفهوم الذاتي هو الدخول في حقيقة الحقيقة
ومفهوم العرضي هو عدم الدخول فيهما ودخول
المركب في الشيء يقتضي دخول كل واحد من

انما فيه لانه امر وجودي بخلاف عدم وجود
المركب فيه فانه لا يقتضي الاعداد ودخول احد
في عدمه لانه امر عددي فيكون المركب في الداخل
غير داخل فيلزم ان يكون العوضي السامع لكل
لما انه اسم لا احد به ثم فاطلق اسم الكل على الجزء
الامر على سبيل المجاز لا على سبيل الحقيقة ان
بهذا التأويل عنيين فيصدق على المركب
من الجنس البعيد والخاصة انه مركب من العوضين
والتأويل الاول يكون من اطلاق حد الجزئين
الى الامة والتأويل الثاني من اطلاق اسم الكل
على الجزء ولا يخفى عليك ان التأويل الثاني انما
يصح اذا فسر الذاتى بالداخل والعوضي بخلافه
واما اذا فسر الذاتى بالداخل والعوضي بالخارج
فلا يصح هذا التأويل لان كل واحد من الذاتين
والعوضي امر وجودي او يقال فذهب عطف

على قوله اما ان يقال يقال والمقصود انه لابد
في هذا المقام من التأويل في احد الشئيين
احدهما التأويل في المركب من الجنس البعيد
والخاصة كما مر في الوجهين والامة هو
التأويل فيما ذكر تعريف الله اسم الناقص
قوله وهو الذر بتركيب عن العوضين
تحقق جملتهما بحقيقة واحدة فان يقال
ان هذا التعريف ليس تعريفاً بطلق الهم
الناقص بل هو تعريف لما هو غالب
الوقوع من الرسم الناقص كتب التصور
النظرية **قوله** فان تصور مع العوض العام
والخاصة اقوى به يدان العلم بالشيء من
وجهين اقوى من العلم به من وجه واحد
سواء كان ذلك الوجه وجهاً او شيئاً
ولذا قال العلماء حين من علم واحد قوله

هذا الى معنى تقدير ان يكون التعريف بغير
 الجنس القريب والخاصة رسماً ناقصة
 يلزم ان يكون التعريف بالعوض العام
 مع الفصل والتعريف بالخاصة مع الفصل
 والتعريف بالجنس البعيد مع الخاصية كل
 واحد من هذا التعريفات رسماً ناقصاً لانه يصح
 على كل واحد منها انه تعريف بغير الجنس القريب
 والخاصة قوله وانما هي اى احكام القضية
 في غير هذا الرسالة الاثرية امور اربعة
 وهي تقسم القضية شتى والتناقض والعكس
 وتلازم الشئ طيات وفي هذا الرسالة
 امران التناقض وعكس المستوى قوله
 يخرج المركبات الانشائية طلبية كانت
 او بغيرها المركبات الانشائية طلبية
 كالامر والنهي والنداء وغير الطلبية

كالقسم وافعال المدح والذم ويمنع العقود
 كعبث واستتريت فان كل مركب من المركبات
 ليس بعقوبة بل هو من الصفات المسماة
 والمفردات المجردات عند علماء المنطق
 هذا يظهر لك ان كل مركب هو كلام عند
 النحوي لا يلزم ان يكون قضية عند المنير
 لهذه المركبات **قوله** لان الحكم اداء للواقع
 في نفس الامر من طرفي النسبة اى وقوعها
 اولاً ووقوعها فان النسبة لهما طرفان احدهما
 الوقوع والثاني للاوقوع والحكم الايجابي هو اداء
 الوقوع والحكم السببي هو اداء للاوقوع فانك
 اذا قلت زيد قائم مثلاً فقد ديت وقوع قيام
 زيد واذا قلت زيد ليس بقائم فقد اديت
 لا وقوع قيام زيد **قوله** ولا اداء في الانشائية
 يريد انه لا اداء فيها اصلاً لان فيها اداء

في الانشائيات لواقع في نفس الامر ولا يبراد
 انه لا اداء فيها اصلا لان فيها اداء للواقع
 في الذين فانك اذا قلت انهم اخك فقد ادبنا
 للمخاطب في ذمتك من طلب النسخة له
قوله لان القضية لا بد لها من ايقاع النسبة
 الحكيم وانتزاعها عن عدول عن التعريف
 المشهور في هذا المقام هو ان القضية ان
 اتحدت الى قضيتين مفردتين فهو حتمية و
 اتحدت الى قضيتين فهي شرطية وفي بعض
 مواضع وان لم يحد الى مفردتين فهي شرطية
 لان في التعريف المشهور اسولة واجوبه
 كثيرة كما لا يخفى على الناظر في شرح الرسالة
 السمية بخلاف هذا التعريف فانه لا اعتبار
 عليه **قوله** وان تأخر وصفا فيه اشارة الى ان
 التقديم الجزاء على الشرط جائز عند المبررات

وان كان ممثلا عند النحوي لان النظر في المعنى
 والتقديم لا ينفك بخلاف النحوي فان نظره النحوي
 الى اللفظ والتقديم ينطلي الصدارة **قوله** ومما
 اى منه قولنا لان القضية لا بد فيها من ايقاع النسبة
 او انتزاعها علم ان القضية اما مبررة او سالبة
 لانها ان اشتملت على ايقاع النسبة فهي
 موجودة وان اشتملت على انتزاعها فهي سالبة
قوله لمخصوصتان اى لمخصوصة موجبة ومخصوصة
 سالبة وكذلك المهملة على قسمين مهملة
 سالبة والمخصوصات اربعة موجبة كلية و
 وجودية وسالبة كلية ووجودية **قوله** والركائز
 الحكم بالاتصال والانفصال في زمان معين
 فمخصوصة مثال لمخصوصة المتصلة قولك
 ان جيتي الان اكرمك ومثال المنفصلة المخصوصة
 قولك زيدا في هذا الان اما كاتب او غير كاتب

قوله والآفاق بين كمية الزمان جميعه او بعضه
 فمحسورة ومثال المتصلة المحسورة الكلية قولك
 كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ومثال
 المتصلة المحسورة الجزئية قولك قد يكون اذا
 كان الشئ حيوانا كان انسانا ومثال المنفصلة
 المحسورة الكلية قولك هاما اما ان يكون العود
 روجا او فدا ومثال المنفصلة المحسورة الجزئية
 قولك قد يكون اما ان يكون الشئ انثى او ذكرا
قوله والامثلة مثال المتصلة المهمة قولك
 ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ومثال
 المنفصلة المهمة قولك اما ان يكون الشمس
 طالعة واما ان لا يكون النهار موجود **قوله**
 والسلب الجزئية ليس كل وليس بعض بعض
 ليس والامثلة قولك ليس كل انسان كاتب
 وليس بعض انسان بكاتب اعلم ان الدلالة

ليس بعض وبعض ليس على السلب الجزئية ظاهرة
 لا يحتاج الى البيان للتصريح بلفظ البعض وهو ف
 السلب فيهما واما دلالة ليس كل على السلب
 الجزئية فليست بظاهرة لانه لا بد عليه بالمطابقة
 لعدم بعض اللفظ البعض فيه بل انما يدل عليه بالترفع
 لان اعنونه المطابق هو رفع الايجاب الكلي لان
 لفظ كل للايجاب الكلي ولفظ ليس للرفع ولهمزة الرفع
 لازم وهو رفع عن البعض مطلقا سواء كان مع اللاحق
 للبعض الا انه كافي مادة الايجاب الجزئية او مع الرفع
 عن بعض اللاحق ايضا كافي مادة السلب
 الكلي فيكون لفظ ليس والاعلى المرفوع عن البعض
 مطلقا بالاتزام ولا يدل اصلا على ما صدق
 عليه هذا المرفوع من الرفع عن البعض مع الايجاب
 للبعض ومن الرفع عن البعض مع الرفع عن
 البعض الا انه ايضا لان العام لا يدل على الخاص

بأحدى الدلالات الثلاث فهنا أربعة أنواع
 من الرفع رفع الإيجاب الكا وهو المعنى المطابقة
 السفا ومن لفظ ليس كل الرفع عن البعض
 مطلق وهو المدلول الالتهامي والرفع عن البعض
 مع الإيجاب البعض والرفع عن البعض مع الرفع
 عن البعض الآخر أيضا وهذا الرفعان ليس
 بملولين قطعاً لمطابقة ولا تفهما ولا التزاما
 فيكون الرفع الأول ملزوما والرفع الثاني لازما
 وكل واحد من الرفع الثالث والرفع الرابع
 فرد من الفردين اللازم هذا هو تحقيق الكلام في
 هذا المقام **قوله** طردا وعك الطرد هو التلازم
 في البتوت والعكس هو التلازم في الانتفاء
 يعني كلما تحقق الحكم على الافة ادنى الجملة يتحقق الحكم على
 البعض وكلما تحقق الحكم على البعض الافة وتحقق الحكم
 على الافة ادنى الجملة لانه لو لم يكن كذلك يلزم عدم

يتحقق الحكم على الافة بترقيقة وانح وايضا كلما لم يتحقق
 الحكم على الافة ادنى الجملة لم يتحقق الحكم على البعض الافة
 وكلما لم يتحقق الحكم على البعض الافة لم يتحقق الحكم
 على الافة ادنى الجملة لانه لو لم يكن كذلك يلزم
 تحقق الحكم على الافة بترقيقة وعدم التحقيق وانح **قوله**
 وكذلك الحكم في زمان منتشر مع الحكم المطلق
 يعني ان الحكم في زمان غير معين بحيث ينتشر
 بسببه في جميع الارمان على سبيل البدلية كقولك
 قد يكون اذا جاء زيد اكرمه فانها قضية شرطية
 في حق لانه لفظ قد يكون يدل على بعض غير معين
 من الزمان قوله مع الحكم المطلق اي بدون التعوض
 ببعضية للزمان كقولك ان جاء زيد اكرمه
 او بدون التعوض ببعضية الزمان وكلية كقولك
 اذا جاء زيد اكرمه فانها قضيتان شرطيتان
 مسلمتان لانه في اهل فيها التعوض لكمية الزمان

لان انتفاء التعرض لكمية الزمان اما بانتفاء
 التعرض لكمية للزمان اصلا كما في المثال الاول
 او بانتفاء التعرض لكمية الزمان مع التعرض
 الزمان المبهم كما في المثال الثاني لان اذا طرقت
 الزمان دون ان **مول** مثلا زمان اى الحكم في
 زمان غير معين مع الحكم المطلق متلا زمان طرقت
 وعلى العين ذكرنا في التلازم بين الحلية الجزئية
 والحلية المهمة **مول** العكس اى قولك ان كان
 النهار موجودا فالتس طالع فان المعلوم
 الشرطية معلول للتالى ومثال شرطية يكون فيهما
 معلوم في علمه واصله كلتوك ان كان النهار موجودا
 فالارض مضي فان كل واحد من وجود النهار وايضا
 العلم معلول لان لطلوع الشمس **مول** ومنه التضايف
 اى وما يكون فيه المقدم والتالى والتضايف
 هو كون الشئين بحيث لا يعقل احدهما بدون

الاخر كالابوة والبنوة فان الابوة لا يتعقل بدون
 تعقل البنوة والبنوة لا يتعقل بدون تعقل
 الابوة وكل واحد منها معلول لالتواء الواقع
 بين الاب والابنة وليست الابوة علم للبنوة و
 والبنوة علمه الابوة اذ لو كان كذلك لتقدم
 انصاف الاب بالابوة على انصاف الابن
 بالبنوة او بالعكس وليس كذلك لان الا
 نصافين يتحققان معا عند تحقق التولد من
 غير ان يتحقق بينهما قبلية وبعديّة وانه كانت
 اوزمانية فان الاب لا يصير ابنا قبل ان يصير
 لابن ابنا وكذلك الابن لا يصير ابنا قبل
 ان يصير الاب ابنا نعم ان ذات الاب مقدم
 على ذات الابن تقدم ارماتنا تقدم احدى
 الصفتين على الاخر لجواز ان يقدم ذات على
 ذات ثم يتحققان معا بصفة واحدة **بصفا**

مختلفين ثم لانه يجوز ان يتصف ابن الاربعين
مع ابن الخمسين في ان واحدا يعلم او اصددها
به والا فبالنسبان مع ان ذات ابن الخمسين
معدومة على ذات ابن الاربعين **فوله** يجوز
الاتفاق بين ان الحكم بالاتصال في الاتفاقية
يجوز الاتفاق بين المقدم والثاني من غير ان
يكون احدهما لازما كاشارة الى الآخرة
ملزوما كما اشار اليه بقوله لانها خلقا كذلك
فان ناطقة الانسان ليست ملزمة
لناتقة الحيروا حقيقة الحمار لناطقية الانسان
لانه لو كان احدهما ملزوما والاخر لازم لما
جوز العقل انفكاك احدهما عن الاخر لا متناع
انفكاك اللازم عن الملزوم لاستلزام
وجود الملزوم بدون اللازم وهو محال لكن
يحكم بانه يجوز ان يكون الانسان ناطقا

والحمار ليس بناطق وان يكون الحمار ناطقا
والانسان ليس بناطق ولما لم يكن بين
المقدم والثاني في الاقياس لزوم وكان
المقدم جائزا للوقوع في نظر العقل سواء كان
الثاني واقعيا او لم يكن وكذا الثاني جائزا
الوقوع في نظره سواء كان المقدم باقعا او
لم يكن ولما كان التعليق بين امرين لا
يتوقف وجود احدهما على الاخر لغوام الكلام
قالوا ان الاتفاقيات لا فائدة فيها ولهذا
الاسباب تعمل في العلوم والانتاجات فانه قلنا
فلا يجوز للاتفاقية من مقدمات الموصول
الى الجبرولات التصديقية فكيف تورد
عليها قلت ايرادها فيها على سبيل الانتظار
ولذا بدو توصيحية حقيقة اللزومية بناء على ان
انما تبين باضدادها ايضا **فوله** واعلم حوب

لمن يقول ان الاتفاقية ايضا مستمدة على
الاعلاقة لان الاتفاق الدائم بين المقدم
والمتالي في وجود امر ممكن فلا بد من علمته
واعلمه وتلك العلة اما امر واحد يقتضي
وجود كل في المقدم والمتالي او امران كل
مستدان الى امر واحد احدهما يقتضي
وجود المقدم والآخرة وجود المتالي ولا يجوز
ان يكون هذا ان الامر ان غير مستدين الى امر
واحد لانه لو كان كذلك يلزم الاقتران
بينهما وجوز الاقتران بينهما انما يستلزم
جواز الاقتران بين المقدم والمتالي مع ان
المفروض انهما متفقان في الوجود وهذا خلف
فالمقدم والمتالي في الاتفاقية انما يكونان
معلومي علة واحدة كما لو فرض ان علة ناطقة
الانسان وناطقة الحمار هو الواجب تعالى

او يكونان معلولين لمعلومي علة واحدة كما
لو فرض ان علمتهما امران هما معلولان للواجب
تعالى فيكون الطرفان في الاتفاقية معلومي
علة واحدة وايضية ابتداء وانتهاء وكلما كانت
العلمة وايضية يكون المعلول ايضا وايضية فيمتنع
انفكاك احد معلوليهما عن الآخر لانه علمتهما
ولا نفى بالاقترضاء الا امتناع الانفكاك لان
الاقترضاء هو اللزوم المعينة بامتناع الانفكاك
وتحريم الجواب ان معنى عدم الاقترضاء
عدم علم الحاكم بالاقترضاء لا عدم الاقترضاء
في نفس الامر ولا يلزم من عدم العلم بالشيء
بالشيء الى حكم بالاقترضاء عدم الاقترضاء في
نفس الامر فلا يلزم من عدم العلم بالشيء
عدمه في نفس الامر ولا يلزم ان يكون
كل ما هو محمول على من الامر الامور الموجودة

العلم ان كل واحد

في الخارج معدوم فيه وهو بين البطلان فانه
قلت كل واحد مننا طقبة الانسان ونا
هقبة الحما مستند الى الواجب معاني فيكون
الحاكم عالما بالافتضاء قلت المراد يكون
الحاكم عالما بالافتضاء هو ان يلاحظ الحاكم
الافتضاء وبنى الحاكم عليه لا يجر وحصول
صورة الافتضاء في ذهنه فلا شك ان الحاكم
بنا هقبة الحما رطل نقد ليرنا طقبة الانسان
لا يلاحظ كون الواجب علة لهما ولا يبنى
الحكم عليه وان كان حكم بل بما يبنى الحكم
على مجرد الاتفاق بين المقدم والتأخر في
الوجود فان قلت ما لفرق بين العلم
بالشيء وملاحظة قلت العلم حصول صورة
الشيء في العقل والملاحظة استحضار
الصورة وكلما تحقق الاستحضار تحقق الحصول

وليس كل تحقق الحصول تحقق الاستحضار
لجواز تحقق الحصول بدون تحقق الاستحضار
كمن علم معدمين وتوجه ذهنه الى احدهما
فان المقدمة الاخر حاصلة معلومة عنده
ولست حاضرة لديه لا تمنع توجّه النفس
الى المقدمتين معاني حالة واحدة قوله
وبهذا نجل ما اوردنا على ان الدائبة اعم
من الضرورية اي واما قلنا من ان المراد
بعدم الافتضاء عدم علم الحاكم بالافتضاء
لا عدمه في نفس الامر نجل ما اوردنا على قولهم
ان الدائبة اعم من الضرورية من ان الدائبة
يجب ان تكون مساو بالضرورة لا اعم
بناء على ان دوام ثبوت المحمول للموضوع
امر ممكن يحتاج الى علة دائبة فيكون ثبوت
المحمول للموضوع ضروريا لدوام علة حكمها

تحقق الدوام تحقق الضرورية كما ان كل
تحقق الضرورية تحقق الدوام قبيح اوبان
ونقد برالحل ان يقال ان المراد بكونه الدائمة
اعلم من الضرورية ان علة سموت المحمول
للموضوع في القضيتين وان كانت متحققة
في نفس الامر لكنهما في الدائمة ليست بمعلومة
وعلا نقدر معلومتيها ليست بملاحظة
منظورة اليها في نظر الحاكم فلا يحكم لان
علة الحكم بالضرورة هي العلم بعلة ثبوت
المحمول للموضوع وملاحظة عند الحكم في
الضرورة معلومة وملاحظة لدر الحكم
عند الحكم فيحكم بها **قوله** ومنه يعلم اي ومي
ذكرنا في تعاريف الموجبات والسوالب
لغير الحقيقية يعلم ان كل مادة صدق فيها
موجبة مانعة الجمع كذب فيها سالبة

مانعة الجمع لان صدق موجبة مانعة الجمع
يفتضي امتناع الاجتماع بين الجزئين كقولك
هذا اما الشيء لشجر واما جو وصدق سالبة
يفتضي امكان الاجتماع بينهما كقولك ليس
البنة اما ان يكون هذا الشيء لاشجر او لا
جواب بينهما تناف فلا يجتمعان اذ الوجبة
دالة من مانعة الجمع في الصدق فكما
صدق احدهما كذب الاخرى ولكن صدقا
في مثل هذه المادة سالبة مابعد الخلو لا
تحقق منع الجمع فقط يستلزم عدم تحقق
منع الخلو وذلك يستلزم صحة سلب
منع الخلو فيجتمع صحة سلب منع الخلو مع صحة
اجاب منع الجمع اجتماع اللازم مع الملزمة
ويعلم ان كل مادة صدق فيها موجبة مانعة
الخلو كذب فيها سالبة منع الخلو لان

الاول يقتضي امتناع خلق الموضوع في الجزئين
كقولك زيد اما ان يكون في البحر واما ان يكون
لا يعرف بينهما وصدق الثانية في البحر واما
ان يعرف بينهما يقتضي امكان خلقه عندهما
كقولك ليس زيد اما ان لا يكون في البحر واما
ان يعرف بينهما تناف فلا يتبع الموجبة
والسالبة من مانعة الخلو في الصدق ولكن
صدق في مثل هذه المادة سالبة مانعة الجمع
لان تحقق موجبة منع الخلو فقط يستلزم
عدم تحقق موجبة منع الجمع وهو يقتضي صحة
سلب منع الجمع مع ايجاب منع الخلو
اجتماع المتلازمين معا **وله** وكذا من
جانب سالبة ما الى سالبة مانعة الجمع
وسالبة مانعة الخلو يعني ان كل مادة
صدق فيها سالبة مانعة الجمع كذب

فيها موجبة منع الجمع لان الاول يقتضي
امكان الاجتماع والثانية امتناعه و
صدق فيها موجبة منع الخلو لان سلب
منع الجمع فقط يقتضي تفرد منع الجمع بالسلب
كما ان ايجاب منع الجمع فقط يقتضي منع
الجمع بالاجاب فلو كان منع الخلو على هذا
التقدير ايضا مساويا يلزم لا يكون منع
الجمع متفردا بالسلب هذا خلف وان
كل مادة صدق فيها سالبة منع الخلو كذب
فيها موجبة تنافي ما مر من ان السالبة و
الموجبة من نوع واحد لانهما لا يجعان في
الصدق ولكن صدق فيها موجبة منع الجمع
لان التفرد منع الخلو بالسلب على ما دل
عليه قيد فقط يقتضي اختصاصه به وخصا
به يقتضي ان لا يتصف بالسلب غيره

فلا يتحقق منع الجمع بالسلب على لغة تيرافضا
منع الخلو فيكون منع الجمع موجبا وما ذكرنا
يعلم ان المواد في هذه المقام اربعة موجبة منع
الجمع وسالبة لها وموجبة منع الخلو وسالبة لها
وفي كل مادة ثلث اعتبارات صدقات
وكذب واحد وصدق نفس تلك المادة وكذا
نقيضها وصدق غيرها فيكون المجموع اثني عشر
اعتبارا وان النقيضين في هذا الاعتبار
اعني الايجاب والسلب من نوع واحد
بان يكونا ما نفى الجمع وما نفى الخلو لا يجتمعان
في الصدق وان العبرين اعني الايجاب و
السلب من نوعين مختلفين بان يكونا احدهما
من قبيل منع الجمع والآفة من قبيل منع الخلو
فيه وان الايجابين من نوعين وكذا السلبين
منهما لا يجتمعان فيه قوله وان كل شيئين

صدق بين عينيها منع الجمع كالشجر والحجر مثلا
صدق بين نقيضهما منع الخلو كالاجرة واللاجر
لان الخلو عن نقيضين يستلزم اجتماع
العينيين والعينيين بيان مع ان العوض
انه ممنوع فان الخلو عن اللاشجر والاجر
يستلزم اجتماعهما فيلزم ان يكون الشيء
الواحد شجرة او جرة وان كل شيئين صدق
بين نقيضهما منع الخلو كالاشجر والاجر مثلا
صدق بين عينيها منع الجمع كالشجر والحجر لانهما
الجمع بين عينيها يستلزم فلو النقيضين
مع ان الفرض انه ممنوع فان الاجتماع بين
الشجر والحجر يستلزم الخلو عن اللاشجر والاجر
فيجب ان يكون بين نقيض العينيين منع
الخلو حتى لا يلزم اجتماع العينين بعد فرض
امتناعه وبين عيني النقيضين منع الجمع

حتى لا يلزم ارتفاع نقيض تلك العينين بعد
 فرض امتناعه **قوله** لكن هذه الاتفاق في الكيف
 اي الراجح والسبب يريد ان ما قلنا
 من انه يتوَلد من نقيض طرفي القضية المانعة
 الجمع قضية مانعة الخلو كما يتوَلد من قولنا هذا
 اما شجر او حجر حال كونها مانعة الجمع قولنا هذا
 الشيء اما لا شجر او لا حجر حال كونها مانعة الخلو
 ومن نقيض طرفي مانعة الخلو يتوَلد قضية مانعة
 الجمع كما يتوَلد من قولنا هذا الشيء اما لا شجر
 او لا حجر حال كونها مانعة الخلو قولنا هذا الشيء
 اما شجر او حجر حال كونها مانعة الجمع انما يكون
 اذا فرضت القضيتان موجبتين كالمثال
 المذكور او سالبتين كقولنا ليس البتة اما
 يكون هذا الشيء لا شجر او حجر افان هذه
 القضية سالبة مانعة الجمع لان اللا شجر

واللاجر يجب ان في الانسان مسلما ويتوَلد
 من نقيض طرفيها سالبة مانعة الخلو كما يقال
 ليس البتة اما ان يكون هذا الشيء شجر او
 حجر افان الخلو عن الشجر والحجر ليس بمنوع لجو
 ان يوجد شيء ليس بواجب منهي كالفس مثلا
 يتوَلد من نقيض طرفي هذه القضية بعيد للمطابق
 عن المقصود والعبارة الموصلة اليه هي ان
 يقول اما بعد الاختلاف فيه فالقضية تكونان
 متفقتين في النوع يعني ان اتفقتا في الكيف
 لا يجمع مع اتفقتا في النوع وكذا اختلفتا
 في الكيف لا يجمع مع اختلفتا في النوع بل
 ان كانت متفقتين في الكيف يكونان لا
 مختلفتين في النوع وان كانتا مختلفتين
 في الكيف تكونان متفقتين في النوع كما
 استرنا الى كل في الامثلة هذا قيل وفيه نظر

لا نتم ان تخصيص الصدق بالتالبة دون التيم
 بعيد للطالب عن المطلوب لان كل واحد
 من القضية الاصلية والتولدية صادقة و
 تخصيص الصدق بالتالبة المتفقة في النوع
 يقترب الى المقصود ليلا يتوهم ان الصادقة
 عند الاختلاف في الكيف التالبة المحكفة
 في النوع كما كان في موضوع الآفة واما صدق
 القضية الاصلية فمعرض لا حاجة له الى البيان
 بل المحتاج الى ذلك انما هو القضية التولدية
قوله ليس معناه ان ليس عدد الى عدد
 ينبغي ان يعلم ان النسبة عدد الى بالزيادة
 والنقصان ممكن كما يقال الاثنان زائدا على
 الواحد وهو ناقص عند ولكن نسبة عدد الى عدد
 بالمساوات غير ممكن لانك الى غير ذلك
 العدد يكون زائدا عليه او ناقصا عنه وان

نسبة الى عينة كما يقال الواحد مساو للواحد
 يلزم نسبة الشيء الى نفسه وهو غير مفيد
 اللهم الا ان يعتبر النسبة بين المعدودين
 بان يقال هذا الشيء مساو لذلك الشيء
 في ان كل واحد منهما اثنان كالتين مثلان
 وهو غير مقصود لنا وهو بين ويعتبر النسبة
 بين العدد بين القائمين بالمعدودين
 المختلفين مححصل المغايبة من المتبينين
 مع ان الثاني خال عن الفائدة في ان يقال
 الواحد القائم بهذا الزمان مساو للواحد
 القائم بذلك الزمان او بذلك الصبح
قوله من كسور السعة الكسور السعة النصف
 والثلث والربع والخمس والسادس والسبع
 والاشع والعهة **قوله** كاشي عشر فان كسور
 زائدة عليه لان كسوره النصف وهو ستة

والثالث وهو اربعة والربع ومثلثة
وليس له جس صحيح والسادس وهو اثنان
وليس له من الكسور الباقية كسره صحيح فيحصل
من المجموع خمسة عشر وخمسة عشر زائد على اثني
عشر فيكون اثني عشر عددا زائدا باعتبار ان
كسوره زائد عليه فان قلت فعلم هذا يكون
حاصل الزائد على اثني عشر جملا جازيا لان المنصف
بالزائد حقيقة هو الى اصل من كسور اثني عشر
اعني خمسة عشر لا اثني عشر لانه منصف
بالزائد عليه لا يكون زائدا لو كان اثني عشر
زائدا كان زائدا اما على نفسه وهو محال او
على خمسة عشر وهو خلاف الواقع لان الامر
بالعكس او على خمسة عشر من الاعداد العشرية
فهو ايضا خلاف الواقع او من الاعداد الخمسة
وهو اعتبار بعيد مع انه يلزم منه ان يكون

كل عدد ومثلته عددا فهو زائد وليس كذلك
قلت هذا الحل حل مجازي بحسب اللغة من
قبيل تسمية الشيء باسم كونه لان اثني عشر
جاء من خمسة عشر واما بحسب الاصطلاح فهو
حل حقيقي فيكون حقيقة عرقية ومجازا لغويا
لا بعد في ذلك قوله كالاربعة فان كسوره
ناقص عنهما لان لهما نصف وهو الاثنان
وربعا والواحد وليس له ثلث صحيح والاثني
مع الواحد مثلثة والثلثة ناقصة عن الاربعة
بواحد فيكون الاربعة عددا ناقصا لان
كسورهما ناقصة عنهما قوله كالتة فان
كسورهما مساوية لهما لان لهما نصفاهما
الثلث والثلث وهو الاثنان وسدسا
وهو الواحد والواحد مع الاثنان ثلثة
والثلثة مع الثلثة ستة فيكون الستة

عدوا مساويا لالان كسورها مساوية لهما
 فقلنا اما ان يكون هذا الشيء اما لا يستحق
 حرا او لا حيوانا فيه استدارة الى ما مر في ان
 كل شيئين صدق بين عينيها منع المجمع صدق
 بين تقيضيهما منع التلو بشرط الاتفاق في
 الكيف والافلا انفصال الحقيقي بغير
 ان المنفصلة المركبة من ثلثة اجزاء يجب
 الظاهر في الواقع مركبة من متفصلين يجب
 الحقيقة لان قولنا العدو اما زائد او ناقص
 او مساو كان في الاصل العدو اما زائدا او
 غير زائد منفصلة وقولنا وغير الزائد اما ناقص
 او مساو قولنا العدو اما زائدا او غير زائد
 منفصلة وقولنا وغير الزائد اما ناقص او مساو
 منفصلة انهى ولا كانت المنفصلة الثانية
 متوكله من الجزء الثاني من المنفصلة الاولى

عدو

حذف جزء الثاني من المنفصلة الاولى فاقسمت
 المنفصلة الثانية مقام الجزء الثاني من
 المنفصلة الاولى اقامة للمفصل مقام الجمل
 وهذا اوضح مما قال بعض الشارحين من
 انها مركبة عن حملية ومنفصلة ولم يسميها
 على سبيل التحقيق حتى يتضح حق القضية متحققة
 ما نتول من ان قولنا العدو اما عدوا او
 ناقص او مساو كان في الاصل العدو اما
 زائدا او غير زائد فتكون هذه القضية شرطية
 منفصلة وكل قضية شرطية منفصلة مركبة
 من جملتين لانها عند حذف الادوات
 وخلق صورتها تصير قضيتين قولنا ان كانت
 الشمس طالعة فالنهار موجود فانك اذا
 حذفك آله الشرط والجزاء من هذه القضية
 يبقى لك الشمس طالعة النهار موجود

وهما قضيتان حليتان وكذلك ينبغي بعد
 العمل المذكور من قولنا العدد اما زوج واما
 فرد والعدد زوج والعدد فرد وهما قضيتان
 حليتان ولهذا اقولوا حق العبارة في المنفصل
 ان يقال اما العدد زوج واما العدد فرد فيكون
 الشرط بين القضيتين لكن لا حذف العدد
 الثاني اختصارا وصار اما العدد زوج واما
 فرد جلت كل ما الى حيز احصيتها حتى لا
 يكون احدهما داخل على المقسم والاخرى
 على القسم بل يكونان داخلين على القسم
 فصار العدد اما زوج او فرد واذا ثبت
 ان القضية الشاملة مركبة قضيتين حليتين
 ثبت ان كل واحد من اجزائها يكون قضية
 حملية فيكون قولنا في المثال المذكور اما زوج
 حملية او غير زوج حملية احدى والحملية الاولى

اعني قولنا اما زوج ليست في قوة قضية اخرى
 فابقيت على صورتها والحملية الثانية اعني
 قولنا واما غير زوج كانت في قوة قضية منفصلة
 هي قولنا اما ناقص او مساو فحذفت تلك
 الحملية اعني قولنا واما غير زوج واقترنت
 هذه المنفصلة اعني قولنا اما ناقص او مساو
 مقام تلك الحملية فلهذا التحقيق يستخرج شرح
 بعض الثالث رحين ويخرج زوج الى رحين قوله
 اذا اريد بها الانفصال الحقيقي بين كل واحد منهما
 منها اي يعتبر الانفصال الحقيقي بين الجزئين
 بان يعتبر بين الجزء الاول والثالث وبين
 الثاني والثالث في لا يكاد يفرج كما قال واما
 اذا اعتبر الا الانفصال بين جزئين بان
 يعتبر بين الجزء الاول والثاني فقط وبين
 الجزء الاول والثالث فقط وبين الجزء

الثاني والثالث فقط بل لا لعدم لزوم المح
الذكر في القسم الاول **قوله** لان الاول
من افرافها الثلاثة مثلا يريد ان القضية
المنفصلة المحققة اذا المركبة من افرافها
فان تحقق الجزء الاول فلا يخفى من ان يكون الجزء
الثاني متحققا ولم يكن متحققا وان كانت
متحققا يلزم اجتماع الثاني مع الاول مع
ان بينهما منع الجمع وان لم يكن الثاني متحققا
فلا يخفى اما ان يكون الجزء الثالث متحققا
او لم يكن وان كان متحققا يلزم اجتماع الجزء
الثالث مع الاول مع ان بينهما منع
الجمع وان لم يكن الجزء الثالث متحققا
ايضا كالجزء الثاني يلزم ارتفاع الجزء الثالث
مع الجزء الثاني مع ان بينهما منع الجمع **قوله**
واما الآتي بان فيصدق ان اي مانعة للجمع

وامانة الخلو يصدق ان من ثلث افرافها
ارتفاع الجزءين جايئ في مانعة الجمع فيجوز
ارتفاع الجزء الثالث والثاني مع تحقق
الجزء الاول مانعة الجمع من غير لزوم المح
اجتماع الجزءين جايئ في مانعة الخلو فيجوز اجتماع
الجزء الثالث والثاني مع تحقق الجزء الاول
من غير ان يلزم هناك فمح **قوله** وان اريد
منع الجمع والخلو بين كل واحد من افرافها
لقوله فيصدق ان يعني ان غير الحقيقة المنفصلة
يصدق عند تركها من اكثر من جزءين مطلقا
اي سواء اعتبر منع الجمع او منع الخلو بين
كل واحد من افرافها او بعضه فيمكن من افرافها
كافي المثالين المذكورين اشارة الى قوله
اما ان يكون هذا الشيء شيئا او جزءا او
حيوانا الى قوله هذا الشيء اما لا شيئا ولا

جردا وجوانا **قول** هذا اي معنى هذا او هذا
 هذا وهذا اللفظ من قبيل فصل الخطاب
 لكونه فضلا بين الكلمتين المتغايرتين
قوله وان كان مطلقا الانفصال اي انما
 كان المراد مطلقا الانفصال اعم من ان
 يكون انفصلا واحدا او متعددا فيجوز
 ان يتحقق الانفصال المطلق بين الجزئين
 او اكثر لان الانفصال المطلق له فردان
 احدهما الانفصال الواحد والآلة الانفصال
 المتعدد والاول يقتضي ان يكون بين
 الجزئين والآلة يقتضي ان يكون بين الجزئين
 والآلة يقتضي ان يكون بين اكثر من جزئين
 فيلزم جواز تركيب كل واحد من المفصلات
 الثلاث من اكثر من جزئين من غير تفرقة
 بين المفصلة الحقيقية وبين اختصارها

والعلم

ولقائل ان يقول لا يخفى من ان يكون المراد
 جواز تركيب المفصلة الحقيقية من اكثر من
 جزئين عند قصد تعدد الانفصال جوازا
 مطلقا اعم من يعتبر الانفصال الحقيقي بين
 كل جزئين بحيث يقع كل جزء من الاجزاء طرفا
 للانفصال مرتين كما في المركبة من الآلة
 الثلاثة او مرارا كما في المركبة من اكثر من الآلة
 الثلاثة او يعتبر بينهما بحيث لا يقع كل من
 الاجزاء طرفا للانفصال مرتين كقولك هذا
 الشيء اما انت ان اوفرس او ناطق وان
 كل واحد من الانيات والناطق لا يقع طرفا
 للانفصال مرتين لانه يعاند الآلة الفرس
 بخلاف المثال المشهورة فان كل واحد
 من اجزاء الثلاثة اعني الزايد والناقص
 المساوي يعاند الآلة بن يقع كل اجزاء

للانفصال كما يقال العدو اما زائد او ناقص
 العدو اما زائد او مساو والعدو اما ناقص
 او زائد والعدو اما ناقص او مساو والعدو
 اما مساو او زائد العدو اما مساو وانا ناقص
 او جواز اذا لم يعتبر الانفصال الحقيقي
 بين كل اثنين فان كان المراد جوازه مطلقا
 فهو غير مسلم لانه يلزم فيها اعتبار في الانفصال
 الحقيقي بين كل اثنين في الحال الذي ذكره الشارح
 وان كان المراد جواز تركيب المنفصلة
 الحقيقة من اكثر من اثنين اذا لم يعتبر الانفصال
 الحقيقي بين كل اثنين فلهذه القاعدة غير
 القاعدة الاولى والمقدمة بين القاعدتين
 بحقيقة الثانية دون الاولى تعسف **قوله**
 على طريقة الاختصار اى على ترك بعض من
 الاحكام يقال باختصاره اذا ترك بعضه

اراد بعضه واني بشئ دون شئ **قوله** والا
 والاختصار على المطلقات اى على ترك
 كل الوجهات يقال اقتصر عليه ان لم يأت
 شئ مما يغاير فيكون مدلول الاختصار
 ترك البعض ومدلول الاختصار ترك الكل
قوله فان تقيص الشئ سلبه لا عدوله لان
 الشئ وعدوله يرفعان لعدم الانتبات
 بربد ان الشئ وعدوله كالكتاب واللا كما
 لما كانا مفردين لا يكون في كل واحد منهما انتبات
 واذا لم يكن فيهما انتبات يكونان مرتفعين
 واذا كانا مرتفعين لا يكونان متناقضين
 لانه يجب ان يكون احد المتناقضين مرفوعا
 والاخر موصوفا وهما كما هما مرفوعان
 فلا تناقض هذا ولكن لقائل ان يقول في قوله

فان نقيض الشيء سلبه لا عدوله فخط لانه
يجوز ان يكون ذلك الشيء هو المصور
والنقيض في التصورات هو العدول لا
سلب لان السلب مخصوص بتناقض
التصديقات فان نقيض الكاتبة ونقيض
انه كاتب انه ليس بكاتب فكان عليه
ان يقول فان نقيض الايجاب هو السلب
لا العدول والتحقيق في هذا المقام ان
يقال ان نقيض الشيء رفع ذلك الشيء
كما مر جوابه فان كان ذلك الشيء ايجابا
بسمي رفع ذلك الشيء سلبا وان كان
ذلك الشيء شئيا بسمي رفعه عدولا فلما
ان الايجاب والسلب لا يجتمعان ولا
يرتفعان كذلك الثبوت والعدول
لا يجتمعان ولا يرتفعان فانه لا يوجد في

الموجود

الموجود من شئ يتصف بالكاتب واللاكاتب
معادلا لاشئ لا يتصف باحد هما كما انه لا يوجد
وبينكما وجهه بان زيد الكاتب وليس بكاتب
معادلا ويحكم بانه ليس بكاتب وليس ككاتب
كما قالوا من ان النفي والاثبات لا يجتمعان
ولا يرتفعان فيكون التناقض في التصورات
راجعا الى انتفاء وفي التصديقات الى حكم
الحاكم فان قلت فلم يذكر تناقض التصورات
في بابها قلت قليلا ما يذكر وانه لوجوده واه
في الايصال اي الى المطلوب ولقلة احكامه
بخلاف تناقض التصديقات فانه كثير النفع
لان انواع القضايا من المطلقات والمو
جهات كثيرة ولكل منهما نقيض كل قضية
مؤله ولذا يقال لا تناقض في المفردات
يريد ان بين المفرد والتناقض تناقضا

وستنفي لان الافراده يقتضي ان لا يكون هناك
اجاب وسلب معا والتناقض يقتضي ان
يكون هناك اجاب وسلب معا
لقابل ان يقول ان اردت بقولك ان
بين الافراد والتناقض تنافي ان التناقض
بين الافراد وتناقض المركب فسلم ولكن
غير مقيد لمطلوبك لان المطلوب ان
لا تناقض اصلا في المفرد وهذا الكلام لا يلائم
الا لانه ليس في المفرد تناقض المركب وانما
اردت ان التناقض بين الافراد والتناقض
مطلق سواء كان تناقض مفرد او تناقض
مركب فهو مم وانما يكون كذلك اذ لو
لم يكن للمفرد تناقض وقد عرفت ان له ايضا
تناقضا واعلم ان كلام الشارح به هنا في
في بيان الاصرار من القضيتين المختلفتين

بالعدول

بالعدول والتحصيل نحو زيد كاتب وزيد لا
كاتب لا يخرج عن الاضطراب كما يستهناك
فالافه في ان يقول ان القضيتين المختلفتين
بالعدول والتحصيل بان يكون محمول احدهما
محصولا ومحمول الاخرى معدولا لا يورثان
التناقض لانهما يكتمان عدو عدم الموضوع
لانهما موجبتان والموجبة يقتضي الموضوع
فعند انتفاءه لا يصدق موجبة اصلا
تناقض القضيتين يقتضي صدق احدهما
وكذب الاخرى وهذا هو الكلام الحال في
شأنه الشئين فعليك بالتأمل في
كلام الشارح في هذا المقام فان فيه انقلابا
كثيرة قد كشفنا لك قطا ما فبصرتك
اليوم حديد فان اقتضاء الاختلاف
اي بذلك اي الاجاب والسلب

المقتضية صفة للمساوات
فان وحدتها مستلزمة لهذه الوحدات
الثمانية برب وجود هذه النسبة الحكيمة
مستلزمة لوجود الوحدات الثمانية و
ينعكس بعكس النقيض الى قولنا ان عدم
الشئ من الوحدات الثمانية يستلزم
عدم وجود النسبة الحكيمة لا ارتفاع
التناقض بالاختلاف الاله برب ان
التناقض كما يرفع باختلاف الموضوع
والمحمول والزمان والمكان وغيره من
الامور السمانية كذلك يرفع باختلاف
الاله كما تقول زيد كاتب واروت به
انه كاتب بالقلم الوسطى وزيد ليس
بكاتب واروت به انه ليس بكاتب
بالقلم التركي باختلاف العلم كما تقول

النجا

النجا ربيع واروت به انه للسلطان و
النجا لا يعمل واروت به انه لا يعمل لغير
السلطان باختلاف المفعول به
كما تقول زيد ضارب واروت به
انه ضارب عمدا وزيد ليس بضارب
واروت به انه ليس بضارب
كبر او باختلاف المجهول تقول عندي عشرة
واروت به انه عندك عشرة
درهما وليس عندي واروت به انه
ليس عندك عشرة دينار باختلاف
الحال كما تقول جاءني زيد راکبا وما حاذي
زيد اى ماشيا واختلاف المشي كما تقول
عندي عشرة اوداجا ليس عندي
عشرة اوداجا را او باختلاف المفعول
معه كما تقول حسن زيد وما حاذي وعنه و

على ما اريد راليه بفعله الى غير ذلك فان كل
واحد من هذا الاختلاف فاعين اختلاف
الآلة والعلة والمفعول به والمميز والحال
وغير ذلك يوجب ارتفاع التناقض فلا
يبد من الاتي وفي هذه الامور ايضا ليحقق
التناقض فلا يكون الوحدات الموجبة
للتناقض ثمانية فينبغي وحدة جامعة بجميع
الوحدات وهي وحدة النسبة الحكيمة
لانها كلما كانت تحقق كانت الوحدات
كلها متحققة لان وحدة النسبة الحكيمة
انما تكون بوحدة اطرافها ووحدة قيودها
وقيوذ اطرافها وينعكس بعكس النقيض الى
قولنا طلم يتحقق كل الواحدة بان ينفي جميعها
او بعضها يتحقق وحدة النسبة الحكيمة
الواقعة بين زيد وقايم غير النسبة الواقعة

بين زيد وقايم في قولنا قام زيد ليس بقايم
والنسبة الواقعة بين زيد وقايم غير
النسبة الواقعة بين عمه وقايم في قولنا
زيد قايم عمه وليس بقايم الى غير ذلك من
الامثلة هذا هو تحقيق الشرح واما الورد
على التصور من واجب نور العقل فهو ان
يقال ان اختلاف العلة والآلة وغيرهما واطل
في اختلاف المحمول لان الكاتب بالقلم
الواسطي غير الكاتب بالقلم النعري العاقل
للسلطان غير العامل لغير السلطات
واختلاف هذه الامور مستلزمة لاختلاف
المحمول وينعكس بعكس النقيض الى ان
اتحاد القضييتين في المحمول يوجب اتحادهما
في هذه الامور امور مستقلة حتى تكون
وحدها خارجة على الوحدات الثمانية

لا يقال اتحاد الموضوع بينهما اي في قولنا
كل انسان حيوان وبعضه ليس بحيوان
وقولنا لا شئ من الانسان حيوان وبعض
الانسان حيوان فان موضوع كل قضية
من القولين يغير موضوع قضية ^{الاولى} في ذلك
القول لان موضوع احدي القضيتين جميع الالة
موضوع الاخرى بعضها وكل الاخر غير بعضها
فهذه الكلام جواز لمن يقول ان الاختلاف
في الكم بقوت الاتحاد في الموضوع لان الكل
غير البعض وتحرير الجواب ان يقال ان المراد
في الموضوع في مسألة التناقض الموضوع
في الذكر اي في الموصف العنوافي والموضوع
في الذكر الانسان الواقع وصفه لزيد وعمرو
وكل واحد من الكل والبعض وما يؤول في معناها
يؤول عند المبرهن هو هو كحقيق ما قالوا اما

الصدق فيسمى ان يقال ان المراد اتحاد
الموضوع في مثل قولنا كل الانسان حيوان
وبعض الانسان ليس بحيوان اما الاتحاد
في اللفظ ام الاتحاد في المفهوم او الاتحاد فيهما
صدق عليه المفهوم فان المراد الاتحاد في
اللفظ فهو يستلزم شغل المنطق بالالفاظ
مع انه غير متشغل بها على ما قالوا من ان
المنطق من حيث انه منطق لا يشغل
بالالفاظ فان المراد الاتحاد في المفهوم
فهو يستلزم ان يراد من الموضوع في
المحصورات المفهوم مع ان تحقق المحصورات
يا بابه لانه قد ثبت فيه بالادلة العاطلة
ان المراد من جانب الموضوع انما يكون
هو الذات لا المفهوم وان كان المراد
الاتحاد فيها صدق عليه المفهوم فلا يتم ان



ما صدق عليه مفهوم الانسان المصدق
بالكل متحد مع ما صدق عليه مفهوم الانسان
المصدر بالبعض لان جميع الافراد غير البعض
فالقول بان المراد بالانسان والاي في اللفظ
والذكر من قبيل بناء المثل اليقينية على الدلائل
الخطائبة ويمكن اظهار السر بان يقال ان
البعض داخل في الكل فموضوع القضية الكلية
متحد مع موضوع القضية الجزئية في الاربعة
الذاتية موضوع الجزئية هو بعينه وقع موضوع
الكلمة غابت مافي الباب ان يكون
الموضوع متعلقا على امر آفة وهو البعض
الآفة وهذا لا يتنافى احاد الكلية والجزئية
في الموضوع فان قلت كل حيوان انسان
وبعض الحيوان ليس بانسان فالبعض
الرافعة في الحيوان موضوع الجزئية

الاف

72
اعني النفس والبقر وغيرهما هو بعينه وقع
موضوع الكلية فالكلية افادت ان
الانسانية لذلك البعض والجزئية
افادت نفيها عنه فكانت قلت
مثلا النفس انسان وغير انسان فيتوادر
الارباب والسلب على محل واحد
فتبيننا قضان في ما يختلف الجزئيين
كقولك بعض الحيوان انسان وبعض
الحيوان ليس بانسان فان البعضين
فيهما يجوز ان يكونا كليتين فتبيننا قضانا
ويجوز ان يكونا غيرين فلا يتناقضان
فالتناقض بينهما ليس كبرمي بخلاف الكلية
والجزئية فان التناقض بينهما جزمي وهذا
هو الشرطي تحقق التناقض بين القضية
المختلفين بالكلية والجزئية ووجه الجزئيين

فان قلت فالجواب الواقع هو رد الالجاب
والسبب في الكليتين امر واحد فكان
ينبغي ان يكونا متناقضين كقولك كل
انسان حيوان ولا شئ من الانس
بحيوان فلم يحكموا بانهما متناقضتان
مع ان واحد هما صدقة والاخرى كاذبة
قلت لعدم كلمة التناقض لا تتفاضل
بما ودة يكون الموضوع منهما اعم من المحمول
بنائي على كذب الكليتين فيهما كقولك
كل حيوان انسان ولا شئ من الحيوان
بالانسان وكذلك عكس السالبة
لا يكون موجبة في كل مادة واما الطنب
الكلام في هذا المقام لنحاذر على طلبه هذا الا
اعلم ان المرحلة في قوة الجزئية فكلها
حكمها اي كما لا يكون بين الجزئيين تناقضا

كذلك لا يكون بين المهمتين تناقضا
بل بين المرحلة والكلمة بان يكون المرحلة
موجبة والكلمة سالبة وبالعكس كما بين
الكلمة والجزئية وهو ان يصير الموضوع
في الذكر محمولا لا يريد ان المفهوم المتبادر
من معنى العكس ههنا ثلثة القضية الكلية
بعد التبديل ونفس التبديل والتبديل والا
مصطلحان والثاني غير مصطلح وتحقيق الجعل
في هذا المقام فهو ان يقول ان كانت
المراد بالجعل جعل الذات وصفا وبالعكس
فج لا يستحال على قلب الحقائق وكذلك
جعل وصفا للمحمول موضوعا وذات
الموضوع محمولا لا امتناع حمل الذات على
الوصف وصدقتها عليه بل المستقيم
هو جعل عقد المحمول عقد الموضوع عقد المحمول

باب جعل عنوان المحمول عنوان الموضوع
وعنوان الموضوع عنوان المحمول وهو المراد
بجعل الموضوع في الذكر محمولا وبالْعكس
مع بقاء السلب والایجاب له ای
ان كان الاصل موجبا كان العكس ایضا
موجبا وان كان الاصل سالبا كان العكس
ایضا سالبا وعكس الموجبة لا يكون سالبة
صادقة في كل مادة وكذلك عكس السالبة
لا موجبة صادقة في كل مادة فان السالبة
في عكس قولنا كل انسان حيوان صادقة
كما نقول في عكس بعض الحيوان ليس
باب ان لكن ليس بصادقة في عكس
قولنا كل انسان ناطق وكذا الموجبة صادقة
في عكس قولنا ابيض الابيض ليس
حيوان كما نقول بعض الحيوان ابيض

والله

ولكن ليس بصادقة في عكس قولنا
لا شيء من الانسان يحج والمعتبر في
هذا المقن القاعدة الكلية الجارية في
جميع المواد ولا عدم كلية انقاس الموجبة
سالبة والسالبة موجبة اشار
سبيل النقص الايجائي بقوله اما الاول
ای بقاء الايجاب والسلب فلان
قولنا كل انسان ناطق لا يلزم السلب
اصلا وقولنا لا شيء من الانسان يحج لا
يلزم الايجان سالبا وعكس السلب
ایجابا عكس طر الى تخلف عنه في اثنين
المادتين واما الثاني ای بقاء النقص
والتكذيب ای الحكم بالصدق والكذب
حسب الاصل فغناه يريد ان
معنى الكلام ههنا على التوزيع يعني ان

بقا، الصدق من جانب الاصل وبقاء
التكذيب من جانب العكس بمعنى انما
صدق الاصل يستلزم صدق العكس
وكذب العكس يستلزم كذب الاصل
وليس البقاء ان من جانب الاصل لان
الاصل الكاذب قد يجعل منه العكس
الصديق كقولك بعض الانسان حيوان
في عكس قولنا كل حيوان انسان وذلك
لان الاصل ملزموم والعكس لازم صدق
الملزموم يستلزم صدق اللازم لان الملزموم
انما يكون اخص من اللازم او بال
فصدق كل واحد من الاخص واحد متساويين
يستلزم صدق الاعم والمساوي الآتي
كما يستلزم صدق الانسان الاخص صدق
كل واحد من الحيوان الاعم والناطق المساوي

ولا يستلزم كذب الملزموم كذب اللازم
لتخلفه عنه في مادة عموم اللازم فان
كذب الانسان لا يستلزم كذب
الحيوان لجواز ان يكون فرسا او بغلا
الى غير ذلك من الحيوانات وكذب
اللازم يستلزم كذب الملزموم لان
اللازم انما يكون اعم من الملزموم امثالا
له وكذب كل واحد من الاعم واحد
المساويين يستلزم كذب الاخص
والمساوي الآتي كما يستلزم كذب
واحد من الحيوان والناطق كذب
الانسان ولا يستلزم صدق اللازم
صدق الملزموم لجواز تخلفه عنه في مادة
عموم اللازم فان صدق الحيوان لا يستلزم
صدق الانسان لجواز كونه فرسا وغير

ذلك فيكون قول المتن مع بقاء
الصدق والتكذيب بحاله السارة
الى ان يبين الاصل والعكس لزوما
واسا رتب تقديم المصدق على التكذيب
الى ان المصدق من جانب الاصل
والتكذيب من جانب العكس
بناء على ان الاصل مقدم على العكس
لشعر بان الاصل ملزوم والعكس
لازم دون العكس هذا غاية توجيه
كلامهم بانضمام معذرات الوجه
اي الطبيعة ولكن نقابل ان نقول
ان لفظ البقاء مانع عن هذه التوبة
لان البقاء يدل على الكون السابق
وصدق الاصل كانه له كون اصيل سابقا
على الجمل المذكور فيصدق في حقه ان

يقال ان صدق الذي كان قبل الجعل باقا
بعد الجعل واما كذب العكس فاما
له كونه سابقا على الجعل المذكور لان العكس
الذي هو اصل كذب لكون الكذب
قائما به ما كان له كونه قبل الجعل المذكور
مفضلا عن بقاءه وعن بقاء كذبه فلا يفتح في
حقه ان يقال انه باق بحاله اللهم الا
ان يتكلف ويدبر ومن البقاء الوجود
او يطلق البقاء على ما هو بخلافه بطريق
التغليب فالاول في تعريف العكس
ان يقال العكس هو ان يصير الموقوف
محمولا والمحمول موضوعا مع بقاء الكيف
ووجوده لذومه للاصل ليكون سائما
عن امثال هذه التكلفات بما يجي في
الباني لوقعت في حيرة وكلال

وبالملاقات تصدق الجزئية من الطرفين
يريد ان الوصفين اذا تقارنا على ذات
يمكن ان يعبر عن الذات لكل واحد من
الوصفين ويحل كل واحد من الوصفين
عليهما فان وصف الانسان ووصف
الحوانية اذا تقارنا على زيد عكس ان
يقال ان بعض الانسان الذي هو زيد
حيوان وان بعض الحيوان الذي هو
زيد انسان ولا يخاف الذات في الوصفين
قالوا لولا المراجعة المفرومة لكانت الموجبة
الكلمية تنعكس كنفسها لانك اذا قلنا
كل انسان حيوان فقط حملت الحيوان
على الافراد الانسان من زيد وعم ووكبر
وبغيرها فاذا عكست هذه القضية
قلت كل حيوان انسان فانك

لا تحمل

لا تحمل الانسان الا على ما حملت عليه
الحيوان بناء على ان الذات لا تتغير بالعكس
وانما تعتبر الوصف العنوافي كما صرحوا به
فما حل عليه الحيوان ان كان افراد الانسان
فما حل عليه الانسان ايضا يكون افراد
الانسان والالم يكن هذه القضية عكس
ملك القضية فالملاقات تفصح الموجبة
الكلمية ايضا كما الموجبة الجزئية من الطرفين
نظرا الى الذات كقولك كل انسان حيوان
وكل حيوان انسان لا يلزم في القضيةين
كلية على الذات المعنية على افراد الانسان
وتفصح الموجبة الجزئية فقط نظرا الى المفهوم
والا بعض الحملات ان يريد ان لا يكون
يصدق العكس الذي هو بالية كلية
تصدق نقيضه هو موجبة جزئية ثم تنعكس

الموجبة كنفسها لتحقيق موجبة جوئية هي مساوية
 للاصل الذي هو سالبة كلية متلا او صدق
 لاشئ من الانسان بحج وجوب ان يصدق
 على الخ قولنا لاشئ من الخ ما نثبت لانه
 لو لم يصدق لاشئ من الخ بان ان يصدق
 نقيضه الخ قولنا بعض الخ ان ثم يتبعك من
 القضية بالعكس المسوى الى قولنا بعض الانسان
 محروقة كان الاصل لاشئ من الانسان
 بحج فيلزم صدق السالبة الكلية الموجبة الجزئية
 معا وهو محقق اما صدق السالبة الكلية فمكونها
 قضية أصلية مفروضة الصدق واما صدق
 الموجبة الجزئية فمكونها عك ولازما لنقيض
 القضية العكسية المفروضة الكاذب ولازم
 نقيض يجب ان يكون صادقة لان نقيض
 الكاذب يجب ان يكون صادقا قلنا

80
 يلزم ارتفاع النقيضين واذا كان النقيض
 صادقا يجب ان يكون لازما للنقيض
 صادقا لان صدق الملزوم يستلزم صدق
 اللازم فيكون نقيض العكس مستلزما للحال
 والملزوم المحمض فيكون العكس صادقا وهو
 المطلوب قوله ونفهمها اي نفهم القضية الخ
 نقيض العكس الخ قولنا بعض الخ انسان يجعلها
 لا يجابها صغرى الى القضية الاصلية الخ
 هي قولنا لاشئ من الانسان بحج ينتج محالا
 هكذا بعض الخ انسان ولاشئ من الانسان
 بحج ينتج بعض الخ ليس بحج اعلم ان لاثبات
 العكس ثلثة طرق طريق العكس وهو
 ان يعكس ليحصل ما ينافي الاصل والخلف
 وهو ان نفهم نقيض العكس الى الاصل
 ينتج محالا والشرح اشار الى هذين

الطريقين لظهورهما كما عرفت واما الافتراض
فقد تركه للحقائه وكثرة مقدماته لسهولة
حدود القضية فيريد ان حدود القضية
اي الموضوعات والمحمولات في العكس
المستوى غير متحركة عن وضعها وانما التماثل
المبتدل هناك الترتيب واما عكس
النقيض فقد اخرجت الحدود عن وضعها
بواسطة جعل نقيض المحمول موضوعا
ونقيض الموضوع محمولا فلا يتضح الانتاج
حتى الاضاحه بواسطة عكس النقيض
كما يتضح بواسطة عكس المستوى وكما ورد
لذلك مثلا حتى يتضح لك الاضاح
انتاج في حد العكس المستوى وعدم
الاضاح في الاكبر مثلا اذ اردت ان تثبت
ان بعض الهندي ناطق تقول في الشكل

الثالث

الثالث هكذا بعض الانسان هندي وكل
انسان ناطق واذا عكس الضعيف
بالعكس المستوي تقول بعض الهندي
انسان وكل انسان ناطق ينتج من
الشكل الاول وبعض الهندي ناطق وتقول
مرة اخرى من الشكل الثاني بعض الهندي
انسان وما ليس بناطق لا يكون انسانا
فتعكس الكبرى بعكس النقيض وتقول
بعض الهندي ناطق انسان وكل انثى
ناطق ينتج من الشكل الاول بعض الهندي
ناطق فان حصول النتيجة في القولين
انما يكون بواسطة الارتداد الى الشكل
الاول لكن الارتداد في القول الاول بواسطة
العكس المستوي وفي القول الثاني
بواسطة عكس النقيض والاول اسهل

سلامة الحد وفيه دون الثاني قوله
لا يخفى عن متبعيه بالناء القوقانية وبالبناء
التحتانية من الاتباع ومتبعيه بالبناء
التحتانية والناء القوقانية من الابتغا
والطلب اي لا يخفى على من ينتج الشيخ
ويطلبه كالفقهاء البسط المستندة
لعلمها اي كاستلزام كل استصحاب
لقولنا بعض الحيوان انسان لانها لا ياتي
قباس الكاذب المقدمات كقولنا
يخرج كل انسان جرو وكل جرو حمار فانك
اذا استلزمنا نتيجان كل انسان جواد
يخرج الاستقراء الغير التام والتشمل
الاستقراء الغير التام هو اجزاء حكم
الكثير الجزئيات على الكل كما تقول كل حيوان
غير الانسان فليس له حيض لان الفرس

العلم

81
والبغل والحمار كذلك وهو لا يقيد
اليقين لجواز ان يوجد من الجزئيات
ما ليس له ذلك الحكم كالاربعة مثلاً
فان له حيضاً والتشمل هو شرف في مع
فوق في حكم ذلك الجزئيات لمانته بينهما
في المعنى كما تقول البندوام لانه مكر كالخمر
وهو ايضا لا يقيد اليقين لجواز ان لا
يكون الا سكار علة تامة للحمة ويكون
خصوصية مازة الخمر داخل فيها او يكون
مارة البندامة مانعة عن الاتصاف
بهذا الحكم ولهذا قالوا انها لا يستلزمنا
المطلوب لكونها ظنيين اما الاستقراء
التام فهو اجزاء حكم جميع الجزئيات
مظبوطة على الكل وهو انما يكون اذا كان
الجزئيات جميعاً مظبوطة كما تقول كل

على **ب** كما تقول العسل في الدن والدن
 في البيت فان الحصول في الشيء ههنا
 وقع محمولاً مرتين مرة على المعل ومرة
 على الدن وكما تقول الاثنان نصف الاربعة
 والاربعة بنصف الثمانية الى غير ذلك
 من الامثلة ويمكن ان يصرف قياس المسأ
 بانه فليس يكون فيه الشيء الواحد هو
 المساوات محمولاً على الشئيين وما يتألفها
 اعم من يكون ذلك الشئ الواحد هو المسأ
 او المبانيه او غيرهما فيصير جميع الامثلة منه
 قبيل قياس المساوات وهو اقرب الى
 الضبط والى كون جميع الامثلة منه ماهية
 واحدة استأرقوله احتمل من مثل
 فليس المساوات اي احتمل من مثل
 قياس المساوات في الماهية اعني كون

٨٢
 الشئ الواحد ثلثا شئيين بمعنى ان كل
 فليس يكون على الصفة منه ونحوه زعمه
 فلا يبرر وما يقال من ان الاحتمال من
 مثل فليس المساوات لا يستلزم الاثنا
 عنه فان قلت الشكل الثاني مشتمل على
 محمولية الامر الواحد للمارين كما تقول كل
ج ب ولا شئ من **ا ب** فيكون فليس
 المساوات قلت الامر الواحد فيه مرة محمول
 ومرة مملوك كونه مرة وطا باختلاف
 مقدمتين بالاجاب والسلب فلا شك
 فان قلت ما نقول في سوالب الامثلة
 كما نقول اليس عيت **و ب** و **ب م**
لح او نقول **ما و ب** و **ب ل** و **ل م**
لح فمن اتى قبيل هو قلت اما الاول فلا
 يعتبر انتاجه لانتفاء اجاب الصغرى

للمساوي للشيء ما وكذلك الشيء وقوله
 الاثنان نصف الاربعه والاربعه نصف
 الثمانية لا ينتج ان الاثنان نصف الثمانية
 لكذب المقدمة الغريبة التي تقولك
 نصف النصف لانه ربع لا نصف والي
 هذا اثبات ريقوله فان استلزم ما بوا
 مقدمة غريبة اي غير مذكورة اه وايضا
 احتمل ان يريد ان قول المصنف في تعريف
 القيس لذاتها احتمل ان عن الشئين
 احدهما ما يكون انتاجه بواسطة مقدمة
 جنبه اي مقدمة لا يكون احدي مقدمة
 القيس ولا يكون لازمه لاحدهما كما ذكرنا
 في تمثيل المساوات والثاني ما يكون
 انتاجه بواسطة لازم احدي المقدمات
 كقولنا في الجوهر يوجب ارتفاع ارتفاع

الجوهر وكل ما ليس بجوهر لا يوجب
 ارتفاع ارتفاع الجوهر اما المقدمة الاولى
 فان انتفاء الجزء مستلزم انتفاء الكل
 واما المقدمة الثانية فلان ارتفاع
 نقيض الشيء لا يستلزم ارتفاع ذلك
 الشيء فان ارتفاع العوض لا يستلزم
 ارتفاع الجوهر مع انه نقيضه فان هذا
 القول قبيح في الشكل الثاني ينتج لقولنا
 بعض الجوهر ليس بل جوهر بناء على ان
 الكبرى سالبة معدولة الموضوع فانه
 حيوانا الشكل الثاني الى الشكل الاول
 بواسطة لازم الكبرى اعني عكس
 نقيضها وقولنا في الجوهر يوجب
 ارتفاع ارتفاع الجوهر وكل ما يوجب
 ارتفاع ارتفاع الجوهر فهو جوهر ينتج

ان يجرى الجوهر جوهرا فان النتيجة الاولى
 انما حصلت في ذات القياس الاول
 والنتيجة الثانية ان استندت الى ما
 بعد التحويل اعني الشكل الاول فمهي القياس
 من ذات القياس الاول وان استندت
 الى ما قبل التحويل اعني صورة الشكل
 الثاني الذي اعتبر فيها عكس نقيض الكبر
 فمهي بواسطة صورة الثاني الشكل
 الثاني بالنسبة الى النتيجة الثانية
 لا يكون قياسا لانتفاء قديمه فيجوده
 اعني حصول النتيجة من ذاته بلا بواسطة
 آله وان كانت قياسا بالنسبة الى
 النتيجة الاولى هذا غاية ما كشفنا لك
 غطاها فاعتبرها فان قلت فعلى هذا
 يلزم ان لا يكون المبين من الشكل

بالعكس المستوي لا يكون قياسا
 لمكونه ايضا واسطة قلت لانهم ان
 العكس المستوي كعكس النقيض واسطة
 لانها معتبرة بالمقدمة الغريبة التي
 هي عبارة عما يكون حدود مقدمات
 القياس فيه غير مسلمة ومعلوم ان الحد
 في العكس المستوي مسلمة وروى عكس
 النقيض فانه واسطة كواسطة القياس
 المأومات من الشرطية والرافعة
 والواضحة اثارة الى ان القياس
 الاستثنائي مركب عن قضية شرطية
 وعن وضع احد الجزئين ورفع اى اثبات
 واحد من المقدم والتالى او نقيض كما يقال
 ان كانت الشمس طالعة فالنهار مبرج
 هذا قضية شرطية لكن الشمس طالعة

هذا وضع لكن النها ليس بموجود هذا
رفع وانما قال والرافعة والواضعة
بكلمة واوالعطف وان تجريد هماغ
ملك الكلمة بطريق الصفة لتدل على
وجوب شمول غيرة النتيجة مع كل واحد
من الشرطية وما يذكر بعد بكلمة الاستثناء
من الحلية الواضعة والرافعة ولو قال
بطريق الصفة لم يدل الا على ان الوجوب
وهو يكون النتيجة غير الشرطية ولا
يدل على انها غير الحلية الواضعة والرافعة
فانهم دام ان يكون جزء اصدار المقدمة
فعلم ملتزم يريد انهم التزموا ان
يكون النتيجة جزء اصدار المقدمتين
لان النتيجة لا تخلو من ان يكون غير
المقدمتين فان كانت جميعا او غير

٨٦
اصدار المقدمتين او غير ذلك اصدار المقدمة
فان كانت غير المقدمتين كما تقول العالم
تغير وكل تغير حادث فالعالم متغير
وكل متغير حادث يلزم التكلم بالجزء
اي الكلام الغيرة المفيد وهو وان كانت
في عين اصدار المقدمتين كما تقول العالم
حادث لانه متغير والمتغير عالم فالعالم
حادث يلزم المصادرة المفسرة يكون
المدعى جزء الدليل ولا يفيد المطلوب
لاستحالة على الدور لان معرفة المدعى
موقوفة على معرفة الدليل فلو كان
المدعى جزء الدليل ليل يلزم ان يكون
معرفة الدليل موقوفة على المدعى ليقف
معرفة الكل على معرفة الجزء فيلزم
الدور وهو محال وان كانت غير جزء

احدى المقدمتين فلا يلزم شئ منها
فان قلت ان المدعى موقوفة على كل
واحدة من المقدمتين وكل واحدة منهما
موقوفة على كل واحد من اثنيهما فلو كان
المدعى عين في واحدة المقدمتين لزم
الدور كما في القياس الاستثنائي
حقولك ان كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود فان التصديق بوجود
النهار موقوف على التصديق باللام
بين طلوع الشمس وجود النهار وهو
موقوف على تصور طلوع الشمس
وجود النهار فليزمن ان يكون
النهار موقفا على وجود النهار فليزمن
الدور قلت اللازم على ما مررت
هو توقف التصديق بوجود النهار

على نظره لان تصور وجود النهار وقع في
للقضية الشرطية والتقدير وقع عين
القضية الحلية والنتيجة والتصديق عين
التصور فيكون الموقوف عين الموقوف
عليه وصفا وان كانا متحدتين ذاتا وهذا
القدر من التغاير يكفي في استدفاع الدو
والحاصل ان المدعى وصفا هو التصديق
فان توقف على نفسه متصفا به يلزم الدو
كما في الاحتمالين فان توقف عليه غير
متصف به فلا يلزم الدور كما في الاحتمال
الثالث هذا ولكن لقابل ان يقول فعا
هذا يلزم الكتاب التصديق فعليك
من التصور بالتأمل وجه التأمل ان الكتاب
التصوي من التصور بالتأمل لا بعد
واقع كما كتب النتيجة الموقوفة على

القياس الذي هو الموصل القريب
 الموقوف على القضية التي هو موصله
 بعيدة موقوفة على الموضوع والمحمول المصليين
 بالابصال الاربعة وهما تصوران فانه
 اقلت القضية المركبة اعلم ان القضية
 المركبة هي القضية الشتملة على اليجاب
 والسب كما تقول بعض الكاتبين
 لادائما اي بعض الكاتب ليس ببيض
 لادائما فقيده لادائما واقع موقع القضية
 السلبية واذا قلت بعض الكاتب ليس
 ببيض لادائما يكون معنى قبيح لادائما فلي
 الكاتب ابيض لانه انما يكون على خلاف
 ما قدي به في الكيف فهذه القضية المركبة
 مستلزمة للعكس المستوي كما تقول
 في المثال المذكور بعض الابيض كاتب لادائما

والفصل

96
 والنقيض كما تقول فيه بعض ما ليس ببيض
 ليس بكاتب لادائما فانه يصح على هذه
 القضية المركبة انما تقول مؤلف من
 اقوال مني سلمت لزم عنها لذاتها قول
 انه فيكون قبيح هذا حاصل السؤال اما
 حال الجواب فهو ان يقال ان القضية المركبة
 اتخذت بالتركيب بحيث لا يطلق عليها
 بعد التركيب انما اقوال بل يقال قول واحد
 الآن ولكن كان قبل هذا القول فلا يكون
 القضية المركبة اقوالا بالفضل والقياس
 بحيث ان يكون اقوالا بالفضل فلا يكون
 القضية المركبة بالقياس العكس قياسا
 هذا ولكن نقابل ان يقول المراد بالاقوال
 في تعريف القياس اما الاقوال بالفعل
 او الاغم فان كان الاول نخرج عنه القياس

الذي حذف منه احدى مقدمتين كما نقول
العام حادث لان كل متغير حادث فانه
متايس حذف منه الصغرى لانه في قوة
قولنا لان العام متغير وكل متغير حادث
وكما نقول زيد ناطق لانه استان فانه
متايس حذف منه الكبرى لانه في قوة قولنا
زيد استان وكل استان ناطق وان كان
يدخل في القياس القضية المركبة بالقياس
الى العكس ويمكن ان يجعل قوله كذا اقول
اشارة الى ما اشارنا اليه من سرود يعنى
ان القوم كذا اجابوا ولكن فيه سرود
بالسرود المذكور فان قلت تحتار ان
المراد به الاول ويجعل المحذوف في قوة
المذكور حتى يكون القياس المحذوف المقدم
اقوالا بالفعل قلت هذا عيان الاعتراف

٩٠
بكونه اقوالا بالضرورة وصاحبة اشارة
على سبيل العطف التفسير الى ان الذات
بمعنى المصاحبة ومثلمة اشارة الى
ان المصاحبة هناك بمعنى الاشتغال
تشبيها لها بالهيئة الجسمية يريد ان الشكل
عندهم انما يطلق على الهيئة الجسمية الى صلة
من احاطة الحد الواحد الى النهاية الواحدة
كفا في الكليات والحدود والى النهايات
كفا في المصاحبات بالقدار الذي هو عبارة
عن الامتداد والطلوبى والعرضى والتعق
واما اطلاق الشكل على الهيئة المعنوية
فانما هو على سبيل تشبيه الهيئة المعنوية
بالهيئة الجسمية اطلاق حقيقى يعنى ان
اطلاق الشكل على الهيئة الجسمية اطلاق
حقيقى وعلى الهيئة المعنوية اطلاق مجازى

والعلامة المصححة للاطلاق هو التشبيه
وارد على قضية الطبع اى الحكم الطبعي مقتضى
العقل فان الطبيعة اه ببيان كيفية
الودود على مقتضى الطبع ومعناه ان الطبع
يجبولة على ان يتقبل العقل من الشئ الى الوا
بان تصور العقل لشيء ثم يحكم عليه بالواسطة
بان يحمل الواسطة عليه لان تصور العالم
ثم يحكم عليه بانه متغير ثم يحكم على الواسطة
بان يحمل عليها شئ آخر كان يحكم على المتغير
بانه حادث حتى يلزم من الحكمين الحكم على
الشئ بالواسطة والحكم على الواسطة بانه
اف الحكم على الشئ بذلك الشئ الا انه
فانك اذا حكمت على جميع افراد المتغيرة
على العالم بانه متغير فقد حكمت انه فرد
من افراد المتغير ثم اذا حكمت على جميع افراد

91
المتغير بانه حادث يلزم منه ان يحكم على
العالم فانه حادث يلزم لان العالم فرد
من افراد ما حكمت عليه بانه حادث فيكون
حكم الواسطة اى حمل الشئ عليها مقتضيا
للمطلوب اى الحكم على احد الشئين بالا
كما ان ادالية بقوله اى الواسطة التي تقتضى
حكمها حكم المطلوب فصيحة حكم اذا روى
بالتزكيز يكون راجعا الى الواسطة باعتبار
المذكور فان قلت المقتضى للمطلوب
هو الحكمان كما ذكرت حكم الواسطة فقد
والا يلزم ان يكون المقدمة الواحدة
السنجحة وليس كذلك قلت العلة
في الاقتضاء هو حكم الواسطة والحكم الاخر
داخل فينتج لان كمال العلم المقصود كمال
العلم بالاطرفين ولا خفاء في ان كمال

العلم بالوضع يقتضيه العلم بخصوص كل فرد
 افراد وما يضاف ذات الموضوع بوضع
 اعني عقد الوضع وان العلم بالمخصوصيات
 والاضافات يستلزم الحكم على الشيء
 بالواسطة لان الشيء هو ذات الموضوع
 والواسطة وضعه فان حال العلم بان
 كل متغير حادث مثلاً يقتضيه الاطلاع على
 كل فرد من افراد وعلى الاضافه بالمتغير فيكون
 قولنا العالم متغير واخلل في قولنا وكل متغير
 حادث ولذا السند الاقرب الى حكم الواسطة
 دون الحكمين جميعاً كما اسندنا اليهما جميعاً
 وان كان بالعكس اي موضوعاً في الصغرى
 ومحمولاً في الكبرى فهو الرابع فان قلت اذا
 كان الاوسط موضوعاً في الصغرى ومحمولاً
 في الكبرى في الشكل الرابع يكون احد الكثرين

واقعا في اول القيس والآخر في آخره فيكون
 طرفة الطرفية واقعا بين المكررين حال كونها
 مقروءتين فينبغي ان يكون استنتاج الشكل
 الرابع او وضع الاستنتاجات لان المقصود
 تركيب القيس هو ايقاع المقارنة بين طرفي
 المطلوب والمقارنة في الشكل الرابع حاصلة
 دون الاشكال الباقية فيما وجه حكمهم على ما
 بعيد عن الطبع قلت ان المقارنة يشبه الصا
 والبيد لما وقع في الشكل الرابع موضوع المطلوب
 محمولاً في الصغرى ومحمول موضوعاً في الكبرى
 فيحتاج عند تركيب النتيجة الى ان يجعل
 المحمول موضوعاً والموضوع محمولاً بخلاف
 الاشكال الباقية فان موضوع المطلوب
 في الشكل الاول وقع موضوعاً في الصغرى
 ومحمولاً محمولاً في الكبرى فلا يحتاج عند تركيب

النتيجة الى تغير اصلا وفي الشكل الثاني وقع
 الطرفان موضوعين فيحتاج الى ان يجعل
 الطرف الثاني فيه عند تركيب النتيجة
 محمولا وفي الشكل الثاني وقع الطرفان
 محمولين فيحتاج الى ان يجعل الطرف الاول
 فيه عند تركيبها موضوعا في الشكل الاول
 عند تركيب النتيجة لا يحتاج الى تغير اصلا
 وكل واحد من الثاني والثالث يحتاج
 عنده الى تغير واحد اما الشكل الرابع فيحتاج الى
 تغيرين ولهذا جعل بعيدا عن الطبع لكنه
 الاعمال عند استنتاج النتيجة فيه هذا هو
 التحقيق الملتزم فاحفظه بلا استثناء ولا
 ما يس ينقاد باستقامة الطبع لا يخرج
 النتيجة يعني ان الشكل الثاني بسبب
 استقامة الطبع ينقاد للناسخ حتى يستخرج

٨٢
 منه النتيجة ولا يخفى عليك ان في قوله
 ينقاد واستناده الى تشبيه الشكل الثاني بالثاني
 والفهم من بقية ذكرك النتيجة التي هي من
 روا ومن الغرض فان في قوله باستقامة
 الطبع اياء الى تشبيهها بالسود يعرف
 ذلك بالندوق الخطابي ولا شك
 ان مجموع الاشكال يريد كل مطلوب كسبي
 فهو لا يتبلغ فهو ياتي بالقبول ما لم ينسبه الى
 البديهي من الصورة المقصد في صورة الشكل
 الاول بل الضرب الاول من البديهي من
 المواد المقصدية المقصد في الصورة
 من مثل الاوليات والمجربات فينبغي
 ان يرد كل كسبي الى ضرورة من الضرب
 الاول حتى يتبين لك حق اليقين فاعلم
 بما دسه العمل حتى يتبين لك حق اليقين

فان لكل عملا وكذا القياس الاستثنائي
الى الافتراض وبالعكس يريد ان يكون
والقياس الاستثنائي الى الافتراض
كان كحصيل قولك ان كانت طالعة
فالمنها موجود لكن الشمس طالعة
ان هذا الزمان مضاف وانما يمكن والقياس
القياس الى القياس الاستثنائي باب
كما تقول يدل قولك العالم متغير وكل
متغير حادث كما كان العالم متغيرا
العالم حادثا لكنه متغير سكون حادثا
كل ذلك سر عند العالمين بهذا العالم
ولقد دخل في هذا الزمان مع رعي العمل
علم اي علم كل والمتحرر في سلك
العمل في هذه الاحيان انما هو الحدود
غيره في العلوم اما عند ايجاب المقدمات

النكتة

النكتة في هذا المقام ان يقال ان المحصل ايجاب
المقدمات في الشكل الثاني حمل الشيء
على الشئين وحمل الشيء على الشئين
لا يلزم حمل احد الشئين وعلى الآخر
لان الشئين قد يكونان متباينين
كما في حمل الحيوان على الانسان والفرس
وقد لا يكونان متباينين كما في حمل الحيوان
على الانسان والناطق على ما اشار
اليه الشارح في المثالين وان محصل
سلب المقدمات في الشكل المذكور
سلب شيء عن شئين ولا يلزم سلب
احد الشئين عن الآخر لان الشئين
قد يكونان متساويين كما في سلب
الحجر عن الانسان والفرس وقد لا يكونان
متباينين كما في سلب الحجر عن الانسان

والناظر في اثبات رتبة الشايع بقوله
فكقولنا لا شيء من الالسان بحجراه فلا
يكون ايجاب المقدمتين في الشكل الثاني
مستلزما لايجاب النتيجة ولا سلبها
بالنكسة المذكورة واما المقدمتين في هذا
الشكل فهو يوجب صدق سلب الكبرى
عن دأبها لان محصل حمل الشيء على احد الشئتين
وسلبه عن الشيء الا انه يحمل الحيوان على الاشياء
وسلبه عن الحيوان في قولنا كل انسان حيوان
ولا شيء من الحيوان وفي كان كذلك
يلزم التناقض بين الشيء لان تناقض اللوازم
يوجب تناقض الملتزمات لانه لو اجتمع
الملتزمات عند تناقض اللوازم لا يجتمع
اللوازم ايضا لان اجتماع الملتزمات
ملتزم لاجتماع اللوازم فلا يكون اللوازم

متنافية

متنافية وصدقنا بامتنانها هذا هو
انه اذا انصف الانسان بالحيوانية لانه
مثلا والحيوانية يلزم ان لا ينصف
الانسان بالحيوانية لانه لو انصف الانسان
بالحيوانية يلزم ان ينصف بالحيوانية ايضا
لان كل حيوان حيوان فيلزم ان ينصف
الانسان بالحيوانية والحيوانية وهو
محال هذا هو السر في اشتراط الشكل
الثاني باختلاف المقدمتين لانه
اما ان ينقسم المنقسم بمساويين
او بالقياس في هذا المقام ان يقال العدد
اما ان ينقسم او في مساويين او لا
ينقسم فان كان منقسما الى المتساويين
وهو زوج كالاشياء مثلا وان كان لا
ينقسم الى المتساويين بان لا ينقسم

اصلا كما لو اُحد او ينقسم الى غير المتأولين
كالثلثة مثلا فهو المفرد ثم الزوج اما
ينقسم الى ما ينقسم الى المتأولين فهو
زوج المفرد كما لا ريب فانه ينقسم الى
المفردين كما واحد منها اثنان وان لم
ينقسم الى ما ينقسم بمقتضى ما هو زوج
الفرق فمعريف زوج الفرد كما لا ينقسم
الى المنقسم بمقتضى ما هو زوج
لانه يستلزم ان يكون المنقسم الى المنقسم
بغير المتأولين زوج الفرد كالثلثة
مثلا لانه يصدق عليه ان لا ينقسم الى المنقسم
بمقتضى ما هو زوج فليكون تعريفه بالاعم فان قلت
انه المنقسم خارج عن تعريف زوج الفرد
بخروجه عن المنقسم بناء على ان لا يصدق
عليه انه زوج كونه مفردا قلت فظاهر العبارة

هو

بشعره ما له دخول فلا يكون التعريف
خاليا عن الاطلاق ان الاولى ان
يقال في التعريف العدو والزوج ان
اخل اولاً الى المفردين كالاثنتين مثلا
فهو زوج اي الزوج الى اصل من المفرد
وان الخل اولاً الى الزوجين كالاربعة
فهو زوج الزوج اي زوج الى اصل عن
الزوجين كالاربعة والثنائية مثل
وانما عدنا عن الاصطلاحات العديدة
في هذا المقام اما السلاقيات المنطقية
لحجتها اما انها من المنطقية اثنان
جبر عن ما فوق من البتلاء اي هما اثنان
وكذا القول في الاربعة وما يتلوها من
لفظه الاثنان ولا ينتج استثناء
عن الثاني اه اي لا ينتج استثناء

الاستثانة فلا يستثنى اعم من
ان الوصف اى الايجاب به الرفع

اي السب

ممت

الكتاب

معتق

الملك

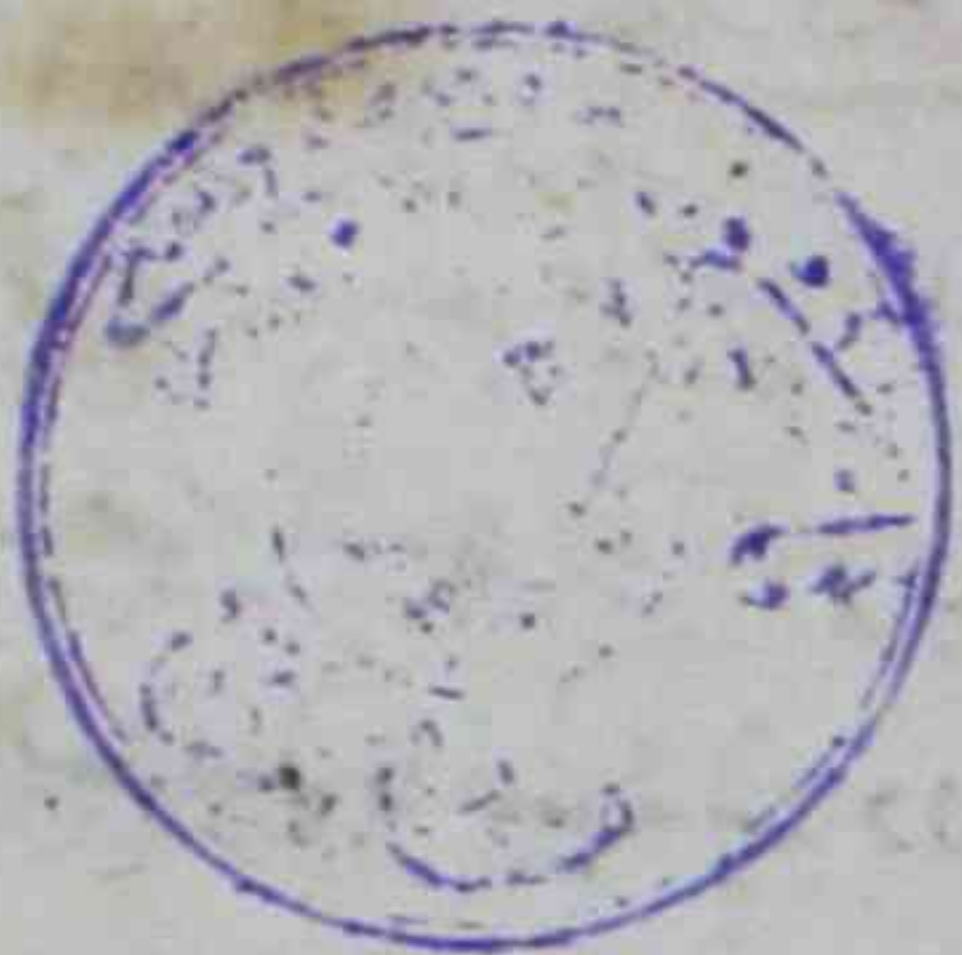
الوفا

عابن التالى عابن المقدم بجواز كون
التالى اعم من المقدم ومعلوم ان
الاعم لا يستلزم الاخصا لانك
اذا قلت لكنت حيوان بعد قولك
كلما كان هذا انتا كان حيوانا
لا يلزم من ان يكون ما يشير اليه
انتا لجواز كونه فرس وكذا لا ينتج
استثناء نقيض المقدم نقيض التالى
بجواز كونه نقيض المقدم اعم من
نقيض التالى ومعلوم ان تحقق
العالم لا يستلزم تحقق الخاص
فانك اذا قلت للوليس بانك
بعد القول المذكور لا يلزم من انه
يكون ما يشير اليه ليس
بحيوان بجواز كونه من النقا

استفاء

الاستثناء

وفي المثل الا حقيقتهم فلا اليته يقول ان احظا ذلك الخطوة
 فيها تطلب فلان ما في ان تودد ولا الناس تترك بعض ما تريد
 واسلم في المارة تصلف عند وجهها تحضر ٩٩



١١
١٢
١٣
١٤
١٥
١٦
١٧
١٨
١٩
٢٠
٢١
٢٢
٢٣
٢٤
٢٥
٢٦
٢٧
٢٨
٢٩
٣٠
٣١
٣٢
٣٣
٣٤
٣٥
٣٦
٣٧
٣٨
٣٩
٤٠
٤١
٤٢
٤٣
٤٤
٤٥
٤٦
٤٧
٤٨
٤٩
٥٠
٥١
٥٢
٥٣
٥٤
٥٥
٥٦
٥٧
٥٨
٥٩
٦٠
٦١
٦٢
٦٣
٦٤
٦٥
٦٦
٦٧
٦٨
٦٩
٧٠
٧١
٧٢
٧٣
٧٤
٧٥
٧٦
٧٧
٧٨
٧٩
٨٠
٨١
٨٢
٨٣
٨٤
٨٥
٨٦
٨٧
٨٨
٨٩
٩٠
٩١
٩٢
٩٣
٩٤
٩٥
٩٦
٩٧
٩٨
٩٩

١١
١٢
١٣
١٤
١٥
١٦
١٧
١٨
١٩
٢٠
٢١
٢٢
٢٣
٢٤
٢٥
٢٦
٢٧
٢٨
٢٩
٣٠
٣١
٣٢
٣٣
٣٤
٣٥
٣٦
٣٧
٣٨
٣٩
٤٠
٤١
٤٢
٤٣
٤٤
٤٥
٤٦
٤٧
٤٨
٤٩
٥٠
٥١
٥٢
٥٣
٥٤
٥٥
٥٦
٥٧
٥٨
٥٩
٦٠
٦١
٦٢
٦٣
٦٤
٦٥
٦٦
٦٧
٦٨
٦٩
٧٠
٧١
٧٢
٧٣
٧٤
٧٥
٧٦
٧٧
٧٨
٧٩
٨٠
٨١
٨٢
٨٣
٨٤
٨٥
٨٦
٨٧
٨٨
٨٩
٩٠
٩١
٩٢
٩٣
٩٤
٩٥
٩٦
٩٧
٩٨
٩٩

في المثل الا حقيقتهم فلا اليته يقول ان احظا ذلك الخطوة
 فيها تطلب فلان ما في ان تودد ولا الناس تترك بعض ما تريد
 واسلم في المارة تصلف عند وجهها تحضر ٩٩

[illegible]

بلکہ کہ فسطاطینہ تاکہ عرضی فرق دور بہ لیش و اکثر شمس
 میاں لویج لور کے اکامہ فاعہ کلد ربالہ میل شمس
 لولہ ویا جنوب لولہ واکر شمال لویج لولہ لولہ
 وقت میاں لولہ کو تک غایہ لولہ رتقا غنہ طہ لیلیا
 شمال غایت جنوب لولہ و غنہ لویج واکر میل جنوب
 لویج لولہ لولہ وقت میاں غایہ لولہ رتقا غنہ
 یو لیا کس جنوب لولہ و غنہ لویج طہ ہرہ
 ویا یو لیکرہ صاکن مرنہ صا صول لولہ طہ ہرہ
 ورمہ ویکر رباغہ قلادہ لولہ شمس عرضی بلکہ لولہ
 مثلاً فسطاطینہ تاکہ عرضی بلکہ لولہ شمس و یو
 لولہ لولہ لولہ غایت بہ مثلاً لولہ کو تک میاں لولہ
 یو ورمہ و غایت لولہ رتقا غنہ لولہ لولہ کس
 پس لولہ یو یو میاں لولہ لولہ غایت کیدہ لولہ شمس
 غایت جنوب لولہ و غنہ لویج فرق طوز ورمہ باغ
 قالہ یو باقی طف اندہ طہ لولہ کس فسطاطینہ لولہ
 یو ورمہ عرضی صا صول لولہ ورمہ مثلاً شمس غنہ
 لولہ لولہ جنوبیہ مثلاً یو تک و غنہ لولہ یو
 غایت لولہ رتقا غنہ لولہ لولہ کس لولہ لولہ
 لولہ جنوب لولہ و غنہ لویج فرق طوز ورمہ لولہ
 لولہ صاکن یو فرق طوز ورمہ یو طف لولہ کیدہ لولہ
 فسطاطینہ تاکہ عرضی بلکہ صا صول لولہ

مرفعی شمس کہ عرضی بلکہ و لولہ بوطی لولہ لولہ
 مرنہ صا صول لولہ **اسال کس** یو فسطاطینہ
 و نصف قوسی النهار و الیل لولہ لولہ نصف قوسی لولہ
 یکم تک کونڈہ نصف قوسی بلکہ یو فسطاطینہ
 و یو لولہ و تک نصف قوسی لولہ و فسطاطینہ
 نصف قوسی ناکہ ما یقتل لولہ فاعہ و یو لولہ
 بلکہ طہ یو یو صا صول ورمہ و شمس لولہ ورمہ
 مرنہ ورمہ کس رولہ کس نیم لولہ فسطاطینہ لولہ
 تا مری افت لولہ ورمہ و لولہ لولہ لولہ لولہ
 قوسی لولہ ورمہ فسطاطینہ فسطاطینہ ورمہ
 لولہ لولہ ورمہ ورمہ لولہ لولہ لولہ لولہ
 لولہ لولہ ورمہ ورمہ فسطاطینہ لولہ لولہ
 ورمہ ورمہ لولہ لولہ نصف قوسی النهار لولہ
 لولہ شمس جنوبیہ لولہ لولہ لولہ لولہ
 مثلاً شمس غنہ لولہ لولہ لولہ لولہ لولہ
 یو تک نصف قوسی لولہ ورمہ ورمہ فسطاطینہ لولہ
 کس ورمہ ورمہ لولہ شمس غنہ لولہ لولہ
 ورمہ ورمہ لولہ فسطاطینہ لولہ لولہ فسطاطینہ
 مشرق فسطاطینہ لولہ لولہ لولہ لولہ لولہ
 لولہ لولہ ورمہ لولہ لولہ ورمہ ورمہ
 لولہ ورمہ ورمہ لولہ لولہ لولہ لولہ

قضیه مضار بود در دوزخ کبی پس از آنکه شهر که قبله شمال جانب
 رود و خط نصف النهار در طرف راست رود و در کمر که
 طول و عرض و فاصله از اوله شهر که طالع در
 و عرض در کمر از اوله شهر که طالع در
 کبی پس از آنکه شهر که قبله جنوب جانب رود و خط نصف
 النهار در طرف راست رود و در کمر که طالع در
 عرض و فاصله از اوله شهر که طالع در عرض در
 از اوله شهر که طالع در عرض در
 کبی پس از آنکه شهر که قبله شمال جانب رود و خط
 نصف النهار در طرف راست رود و در کمر که طالع در
عشر فی معرفه احوال الجہات و نصف القبله و النبی
 باب جهات الاربعه و در خط نصف النهار
 باشد و در بنای که بلندترین طرف بود که در بنای که
 ارتفاع آن سمت به سمت دیگر باشد و در خط نصف النهار
 خطی از اوله سمت مقدس قوس ارتفاع از زمین
 وضع ایستاده وضع ایستاده طریقی از یک طرفه ها و کمر
 در با قوس ارتفاع آن اوله وضع ایستاده و با
 ازین در آن اوله و در کبی و قوس سمت شرق جنوب
 در دوزخ یا غریب شمال اوله ایستاده و قوس خطی

دقت

و قوس سمت مقدس قوس ارتفاع از اوله وضع ایستاده
 در آن وقت که سمت مشرق شمال اوله یا غریب جنوب اوله بود که
 و قوس خطی و قوس سمت مقدس قوس ارتفاع از زمین
 وضع ایستاده از اوله خطی بر مقدار مایل از اوله
 مقدار از اوله و در کبی از زمین بر کمر که طالع در
 ربع و در ربع و در ربع و در ربع و در ربع و در ربع
 بر وضع ایستاده ربع و در کبی از زمین یا غریب از اوله
 و در کبی از زمین یا غریب از زمین و در کبی از زمین
 ش قوس از کبی از زمین یا غریب از زمین یا غریب از زمین
 در اوله خطی و در ربع و در ربع و در ربع و در ربع
 ربع و در ربع و در ربع و در ربع و در ربع و در ربع
 از زمین در کبی از زمین یا غریب از زمین یا غریب از زمین
 از زمین یا غریب از زمین یا غریب از زمین یا غریب از زمین
 وضع از زمین یا غریب از زمین یا غریب از زمین یا غریب از زمین
 از زمین یا غریب از زمین یا غریب از زمین یا غریب از زمین
 از زمین یا غریب از زمین یا غریب از زمین یا غریب از زمین
 از زمین یا غریب از زمین یا غریب از زمین یا غریب از زمین

شی
از کبی

در دینچه در شمال و در لای (موسی که ترها ده خفی ربع
و به ربع و دایره این دو زمین وضع را به دو خط را به
ربع و این خطی مشرق و به (سخت و اولی خط مشرق
و مغرب و نوزی اول و دو در ربعی که نوزی یک خطی
تقاطع از دو نقطه اولی که در دو ربع خط مشرق
و ده سمت قبله مقدار این خطی قوس از این و اور زمین
را به سطح پس این بود تقریب خط سمت قبله و مطابق
اولی و قبله و قوس از این و طرفه اولی و این خطی
و در ربع و دایره در جنوب و دایره ربع و وضع این
که در دو و دو که نوزی یک خطی تقاطع در این و در
صک خط مشرق و مغرب و سمت که مقدار که فرق
کز و در قوس ارتفاع از زمین خطی وضع را به
بود تقریب خط سمت قبله مطابق اولی و قبله قوس

ارتفاع طرفه و راقع

اولی
مقدار کمال



LIBRARY OF THE
AMERICAN MUSEUM OF NATURAL HISTORY
NEW YORK
1922

Süleymaniye U. Kütüphanesi
Kis. AMCA 2406
Yeni HÜSEYİN PAŞA
Eski Kütüphane 332